Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

اوضاع الصحة والتعليم في مناقشات مجلس الأمة الكويتي (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥)

سرى توفيق نعمة
قسم التاريخ / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ذي قار
sara.t.nemaa@utq.edu.iq

أ .د عماد جاسم حسن الموسوي
قسم التاريخ / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ذي قار
Dr.imad.jasim.hasan@utq.edu.iq

الملخص

يشكّل كل من قطاع الصحة وقطاع التعليم في الكويت عنصرًا رئيسيًا في دفع عجلة التنمية للبلاد نظرًا لتأثيرهما العميق في تطوير قدرات الأفراد وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في بناء المجتمع ولا يقتصر دورهما على توفير خدمات أساسي بل يمتدان ليتركا بصمة واضحة على استقرار المجتمع ونموه من خلال دعم التوازن الاجتماعي وتحفيز التقدم الاقتصادي في مختلف المجالات وانطلاقًا من إدراك الكويت لأهمية التعليم والصحة في تحقيق تطلعات الدولة المستقبلية أولى مجلس الأمة الكويتي هذين القطاعين اهتمامًا متزايدًا تجلّى في تكرار طرحهما ضمن أجنداته التشريعية في عدة فصول فقد ركّز النواب على مناقشة التحديات التي تواجه هذه المجالات إلى جانب متابعة المستجدات التي تتطلب تدخلات إصلاحية عاجلة وشملت جهود المجلس مراجعة دقيقة لأوضاع المؤسسات التعليمية والصحية وتحليل أوجه القصور التي تعيق جودة الخدمات المقدمة في سبيل التوصّل إلى حلول عملية تدعم تحسين الأداء وتدفع نحو تطوير مستدام لتلك القطاعات الحيوية , ويُظهر هذا التوجّه من قبل أعضاء مجلس الأمة إدراكاً وطنياً متزايداً لأهمية التنسيق بين الدورين التشريعي والرقابي وبين السياسات التنفيذية بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية لتواكب تطلعات المجتمع الكويتي وتدعم مسار التنمية المتوازنة.

الكلمات المفتاحية : : مجلس الأمة الكويتي ، الصحة ، التعليم ، الفصل التشريعي السابع.

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

Health and Education Conditions In Kuwaiti National Assembly Discussions (1995-1992)

Sara Tawfiq Nemaa

History Department / College of Education for Humanities / University of Dhi Qar
Sara.t.nemaa@utq.edu.iq

Prof. Dr. Imad Jassim Hassan Al-Mousawi

History Department / College of Education for Humanities / University of Dhi Qar
Dr.imad.jasim.hasan@utq.edu.Iq

Abstract

Both the health and education sectors in Kuwait constitute a key element in driving the country's development, given their profound impact on developing individuals' capabilities and enhancing their active participation in building society. Their role is not limited to providing basic services, but extends to leaving a clear Imprint on societal stability and growth by supporting social balance and stimulating economic progress in various fields. Based on Kuwait's awareness of the importance of education and health in achieving the state's future aspirations, the Kuwaiti National Assembly has given these two sectors increasing attention, evident in their repeated inclusion on its legislative agendas In several chapters. Representatives have focused on discussing the challenges facing them. The challenges facing these areas, along with monitoring developments that require urgent reform Interventions, included a thorough review of the conditions of educational and health Institutions and an analysis of the shortcomings that hinder the quality of services provided, with the aim of arriving at practical solutions that support Improved performance and drive sustainable development in these vital sectors. This approach by members of the National Assembly demonstrates a growing national awareness of the importance of coordination between the legislative and oversight roles and executive policies, with the aim of raising the level of health and education services to meet the aspirations of Kuwaiti society and support the path of balanced development

Keywords: Kuwaiti National Assembly, health, education, seventh legislative term

المقدمة

تولي دولة الكويت أهمية بالغة لتطوير مجالي التعليم والصحة باعتبارهما من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية المستدامة ، فالتعليم يُعد حجر الأساس في بناء مستقبل الأفراد ونهضة المجتمعات ولا يمكن تحقيق أي تقدم حقيقي من دون الارتقاء به ومن هذا المنطلق تسعى الكويت من خلال رؤيتها وخططها التنموية إلى تطوير منظومتها التعليمية بشكل متواصل بهدف إعداد أجيال تمتلك الكفاءة والمعرفة والمهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل والإسهام الفعال في دفع عجلة التنمية في الحاضر والمستقبل وتُركز التوجهات التعليمية في الدولة على تنمية قدرات الإنسان الكويتي بوصفه المحرك الرئيس لكل تنمية حقيقية ، أما في الجانب الصحي شهدت الدولة أن صحة المواطن لا تقل أهمية عن تعليمه فهي الركيزة التي تتيح له التعلم والعمل والمشاركة بفعالية في المجتمع ولذلك تبذل الجهات المعنية جهودًا متواصلة لتطوير القطاع الصحي من خلال وضع خطط تسهم في توفير الخدمات الصحية بعدالة في مختلف المناطق دون الاقتصار على المدن الكبيرة ورغم تلك الجهود لا يزال القطاع الصحي يواجه بعض التحديات مثل النقص في الكوادر الطبية والتفاوت في توزيع الخدمات خاصة في المناطق الطرفية لذا تعمل الدولة متمثلة بمجلس الأمة على تعزيز البنية التحتية الصحية ورفع مستوى الإنفاق وتطوير الكفاءات الوطنية لضمان وصول الرعاية الصحية إلى جميع المواطنين بجودة عالية , بالاستناد إلى أن التعليم والصحة يشكّلان معًا دعامتين أساسيتين لا غنى عنهما لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على مناقشات مجلس الأمة الكويتي خلال فصله التشريعي السابع وذلك للوقوف على واقع القطاعين التعليمي والصحي في دولة الكويت خلال الفترة الممتدة من عام 1992 إلى 1995، واستعراض أبرز الجهود التي بذلها أعضاء المجلس للنهوض بكل من القطاعين الحيويين ، وبالنظر إلى أهمية الموضوع وثراء النقاشات التي دارت حوله داخل أروقة المجلس فقد تم تنظيم البحث في محورين رئيسيين إلى جانب المقدمة والخاتمة يتناول المحور الأول الواقع التعليمي في مناقشات مجلس الأمة مسلطًا الضوء على المبادرات والاقتراحات المتعلقة بإصلاح النظام التعليمي أما المحور الثاني فتناول القطاع الصحي في مناقشات مجلس الأمة مستعرضًا مواقف النواب من أداء وزارة الصحة وجهودهم في متابعة وتطوير الخدمات الصحية, وقد استند البحث إلى مجموعة متنوعة من المصادر الموثوقة، من بينها وثائق مجلس الأمة الكويتي والرسائل الجامعية والكتب العربية فضلا عن الصحف والمجلات التي تناولت الموضوع خلال تلك الحقبة وذلك بهدف دعم الدراسة بمعلومات دقيقة وثرية تعزز من مصداقيتها.

اولا : التعليم في مناقشات مجلس الامة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) :.

حرصت دولة الكويت على تعزيز منظومة التعليم باعتباره حجر الأساس في بناء الفرد ونهضة البلاد وقد عكس دستور الكويت الذي يُظهر اهتمامًا كبيرًا بالتعليم ودوره في بناء المجتمع فقد نص في المادة الثامنة على ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين مما يعني أن لكل فرد الحق في الحصول على تعليم عادل ومناسب دون تمييز ، أما في المادة العاشرة فقد أكد الدستور على "أهمية رعاية الأطفال والشباب وأن على الدولة حمايتهم من أي استغلال أو إهمال سواء من الناحية الجسدية أو النفسية أو الأخلاقية" ، وفي المادة الثالثة عشرة أوضح الدستور أن التعليم هو أساس لتقدم المجتمع وأن الدولة مسؤولة عن توفيره ودعمه وذلك يعني أن الدولة تضمن التعليم للجميع وتسعى إلى تطويره بشكل مستمر (محمود حلمي ، ١٩٨٨) , ذلك التوجه من خلال تضمينه مواد تُلزم المواطنين بالتعليم مما يدل على اعتراف الدولة بأهمية التعليم كحق مكتسب لكل إنسان وركيزة لا يمكن الاستغناء عنها في مسيرة البناء الوطني ويأتي هذا التوجه انطلاقًا من قناعة راسخة بأن التعليم يُعد من أهم الأدوات التي تسهم في إعداد كوادر مؤهلة تساهم بفعالية في دفع عجلة التنمية وترسيخ الوعي المجتمعي والنهوض بالمستوى الفكري مما يعزز من مكانة الكويت إقليميا ودوليًا من خلال تنمية المورد البشري (ريم خالد عطية، ٢٠١٩) ؛ (حارث يوسف ، د.ت)

وفي خضم تلك التوجهات الحضارية وبفضل السياسة الحكيمة للبلاد تقوم وزارة التربية بتنفيذ منظومة من الفعاليات التربوية التي تهدف إلى تجسيد الإرادة السياسية وتأسيس منظومة تعليمية تتصف بالجِدة والأصالة وتمتلك القدرة على تلبية متطلبات الشعب الكويتي وتحقيق طموحاته في ظل التحولات الحضارية الحديثة في ميدان المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وثورة العلم (علي اسعد وطفة ، ٢٠١٣) , وبفعل ما مرت به الكويت من احداث وتطورات خلال عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ فما تركه الاحتلال العراقي لها من اثار فقد تأثر قطاع التعليم بتلك الاحداث ايضا ولذا اصبح من الضروري اعاده بناء العملية التعليمية بكل طاقاتها لتعويض ما فقد خلال فتره التوقف وعليه قد بدأت وزاره التربية بانطلاقه جديده للتعليم في 24 اب 1991 بدعم وتوجيهات من الشيخ جابر الاحمد ال صباح (جابر الأحمد الجابر الصباح: وُلد في ١٩٢٦ في مدينة الكويت وتربى في بيت الحكم كونه ابن الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت في ذلك الوقت تلقى تعليمه الأولي في المدرسة المباركية ، ادخل الحياة السياسية مبكرًا وتدرج في المناصب الرسمية إلى أن أصبح أول وزير للمالية بعد استقلال الكويت حيث لعب دورًا محوريًا في وضع الأسس الاقتصادية للدولة الحديثة ثم تولّى منصب ولي العهد عام 1965 وبعدها بعامين أصبح رئيسًا لمجلس الوزراء مما أتاح له خبرة واسعة في إدارة شؤون الدولة وفي نهاية عام 1977 تولّى الشيخ جابر منصب أمير البلاد خلفًا للشيخ صباح السالم الصباح خلال فترة حكمه شهدت الكويت نهضة شاملة شملت التعليم والصحة والاقتصاد ولكن التحدي الأكبر جاء في عام 1990 عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت اضطر الشيخ جابر إلى مغادرة البلاد لكنه لم يتوقف لحظة عن الدفاع عن حق الكويت في العودة فقاد جهودًا دولية ودبلوماسية مكثفة حتى تحقق التحرير في شباط ١٩٩١ ، وظل الشيخ جابر في الحكم حتى وافته المنية في ٢٠٠٦) (سعود العجمي ، ٢٠١٦) حيث شهد التعليم نقله نوعيه كبيره اذ تم التركيز على تطوير المناهج وتحديث اساليب التدريس وادخال التكنولوجيا الحديثة مثل الفصول الذكية بالإضافة الى بناء منشئات تربوية جديده وحرصه الوزارة على جعل الطالب محور العملية التعليمية وتفعيل دور المعلم كما استعانت بخبرات عالميه مثل البنك الدولي لتطوير التعليم وفقا لأحداث المعايير وقد اصبح التعليم الالزامي يشمل فتره اطول وحدث التغيرات كبيره في هيكل الوزارة ونظامها مما ساعد في تحسين مستوى التعليم بشكل عام في الكويت (جريدة الأنباء ، ٢٤ آب ٢٠١٦).

علاوة على ذلك ادلى مجلس الامه اهتماما ملحوظا بقطاع التعليم اذ برز ذلك من خلال مناقشات الاعضاء التي ركزت على تطوير المنظومة التعليمية والنهوض بها ايمانا منهم بدورها الحيوي في تحقيق التقدم العلمي والتنمية الوطنية وعليه تناول المجلس خلال جلسته المنعقدة في 28 تشرين الاول 1992 استفسارا تقدم به هي العضو خلف دميثر العنزي (خلف دميثر العنزي خلف دميثر العنزي ولد في عام ١٩٤٦ وحصل على دبلوم المعلمين ليعمل معلماً لمادة التربية البدنية. في شبابه انضم إلى نادي النصر الرياضي لممارسة كرة القدم كما شغل عضوية نادي الصليبخات بدأ مسيرته السياسية في عام 1981 عندما تم انتخابه عضوًا في مجلس الأمة الكويتي، حيث استمر في ذلك المنصب لدورات متتالية حتى عام 2016 خلال فترة عضويته في المجلس، شارك في لجان متعددة، مثل لجنة الشؤون المالية، لجنة حماية المال العام، لجنة تقصي حقائق الغزو العراقي، ولجنة شؤون الزراعة والثروة السمكية. كما حصل على عضوية المجلس الوطني في عام ١٩٩٠. توفي دميثر العنزي في ١٩ كانون الاول ٢٠٢٢) (جاسم الاصبحي ، ٢٠٢٢)الى وزير التربية استعلم به عن عدد المدارس التي تخدم جميع المراحل التعليمية في منطقتي الصليبخات والدوحة الى جانب رغبته في الحصول على معلومات حول معدل عدد الطلاب في كل فصل دراسي داخل كل مدرسه (الانعقاد الاول ، الجلسة الثالثة ، ١٩٩٢) .

وفي جلسه لاحقه اوضح العضو احمد الربعي (أحمد عبد الله الربعي :ولد في ١٩٤٩ في منطقة المرقاب بالكويت و بدأ تعليمه في المعهد الديني ثم واصل دراسته في المدارس الحكومية حتى تخرج من جامعة الكويت بتخصص الفلسفة عام ١٩٧٥ وأكمل

دراساته العليا في الولايات المتحدة حيث حصل على الماجستير من جامعة كولورادو والدكتوراه من جامعة هارفرد عام 1984 وانخرط الربعي في العمل السياسي منذ شبابه ضمن التيار القومي اليساري وشارك في ثورة ظفار بسلطنة عمان مما أدى إلى سجنه هناك أربع سنوات كما كان ناشطًا في صفوف المقاومة الفلسطينية وشغل منصب عضو في مجلس الأمة الكويتي عدة مرات وكان وزيرًا للتربية بين عامي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ كما عمل أستاذًا في جامعة الكويت وكتب في عدة صحف عربية أبرزها زاويته الشهيرة "بالمقلوب "في جريدة القبس) (مجلة البيان ، ١٩٩٤) وزير التربية في انما المسالة تتطلب اعداد بيان يتم توزيعه على اعضاء المجلس فضلا عن ذلك طلب العضو غنام علي الجمهور (غنّام علي الجمهور : ولد عام 1931 في الكويت و دخل الحياة السياسية من خلال ترشحه لانتخابات مجلس الأمة عن الدائرة الرابعة (الشامية) حيث فاز في الانتخابات التكميلية لعام 1963 ثم أُعيد انتخابه في عام 1971 وكذلك في انتخابات عامي 1992 و1996 عن نفس الدائرة و خلال مسيرته البرلمانية عرف بمواقفه المعارضة للتوجهات الحكومية حيث عُرف بنشاطه داخل مجلس الأمة، خاصة من خلال ترأسه لجنة الإسكان البرلمانية حيث كان له دور فعّال في مناقشة القضايا المتعلقة بالإسكان في البلاد) (عبد الحمزة حميد ، ٢٠٢٤) من الوزير ارفاق معلومات تتعلق بعدد المدارس الخاصة في الكويت سواء او مملوكه للقطاع الخاص بالإضافة الى بيان بملكيه المؤسسات التعليمية الكويتية وتوزيع المدارس في مختلف مناطق الكويت (الانعقاد الاول، الجلسة الرابعة ، ١٩٩٢) وفقا لذلك وفي جلسه لاحقة انعقدت في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٢ رد الوزير احمد الربعي بان الوزارة سترفق مذكره بأسماء العاملين في المؤسسات التعليمية كما اعرب عن استعداد الوزارة لأجراء احصاء بعدد المدارس وتزويد المجلس بالنتائج اللازمة لذلك (الانعقاد الاول، الجلسة الخامسة، ١٩٩٢) , وعلى اثر ذلك عقب العضو غنام علي الجمهور في الجلسة المنعقدة في ٣٠ اذار ١٩٩٣ على رد وزير التربية موجها للام اليه معتبرا انما ورد في مشاركته امام المجلس لم يكن كافيا وكان المفروض على الوزير ان يوضح اكثر عن طبيعة عمل المؤسسات التي يديرها خاصه وزارتي التربية والتعليم العالي واضاف قائلا " ان الوزير اصبح يتعامل مع تلك المواضيع وكأنها امور تجاريه ويكتفي فقط بأرسال مذكرات مكتوبه ولا يشرح تفاصيل العمل داخل تلك المؤسسات وان اغلب الاعضاء يعرفون في ان عدد المدارس سواء كانت حكومية او خاصه يتجاوز ٥٠ مدرسه لكن لا توجد معلومات واضحه عن عدد الطلاب وان من مسؤوليه الوزير ان يقدم بيانا شفهيا يوضح فيه حجم المسؤوليات التي تقع على وزارته لان عدد الطلاب يمكن معرفته من خلال الاموال التي تصرف على المدارس مثل الرواتب لكن تجاهل الوزير لهذه الامور قد يجعل البعض يظن ان هناك مؤسسات تعليميه اغلقت دون علم الوزارة " واختتم حديثه بالتأكيد على ان الوزير كان من المفروض ان يتابع عمل المؤسسات بشكل مستمر ويعرض ما يحدث فيها من خلال جلسات المجلس مؤكدا على ان ما طرحه في مناقشته يمثل جزء من مسؤوليه المجلس في متابعه قطاع التعليم في الدولة (الانعقاد الاول ، الجلسة الرابعة والعشرين ، ١٩٩٢) .

وللاهتمام بموضوع التعليم ومناهجه طرح النائب خلف دميثر خلال الجلسة المنعقدة في 24 تشرين الثاني 1992 سؤالا على وزير التربية يستفسر فيه عن الخطوات التي قامت بها الوزارة لتعزيز مفاهيم الشريعة الإسلامية لدى الطلاب في مختلف المراحل الدراسية ورد مسلسلاتها موضحاً " ان الوزارة تنطلق في عملها من الدستور الكويتي الذي يدعو الى الالتزام بتعاليم الاسلام وان التربية الإسلامية تعتبر هذه من الاساسيات في العملية التعليمية ولتحقيق ذلك اتخذت الوزارة مسارين مهمين الاول هو اعتبار ماده التربية الإسلامية ماده اساسيه تدرس في جميع المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية حيث تغطي تلك المادة كل ما يحتاجه الطالب في تلك المراحل اما المسار الثاني فهو دمج المفاهيم والقيم الإسلامية في باقي المواد الدراسية حتى تصبح جزءا من التعليم بشكل عام " واضاف الوزير في ان الوزارة قد انشات جهازا خاصا بالتربية الإسلامية يضم متخصصين في ذلك المجال ويتولى مسؤوليه التخطيط والاشراف والمتابعة كما وضعت الوزارة اهدافا عامه للتربية الإسلامية تتوافق مع اهداف الدولة والى جانب اهداف تفصيليه لكل صف ودرس و سعت الى تنفيذها عبر السنوات من خلال تشكيل لجان متخصصه عملت على تطوير مناهج

التربية الإسلامية بحيث تركز على بناء العقيدة الإسلامية بطريقه علميه وتأخذ في الاعتبار طبيعة الطالب والمجتمع الكويتي وعمره واحتياجاته في كل مرحله كما شملت تلك المناهج طرق التدريس والكتب الدراسية والأنشطة المختلفة داخل الصف خارجه واكد الوزير ان تلك المناهج تم اعدادها بعنايه لتراعي مراحل النمو المختلفة من الطفولة حتى المراهقة وحرصت الوزارة على تطويرها بشكل مستمر اذ تم اصدار كتب جديده للمراحل الابتدائية والصفين الاول والثاني من المرحلة المتوسطة(الانعقاد الاول ، الجلسة السابعة ، ١٩٩٢) .

فضلا عن ذلك ناقش المجلس خلال جلسته المنعقدة في ٦ تموز ١٩٩٣ سؤالا مقدما من العضو احمد محمد النصار (أحمد محمد أحمد حسن النصار :وُلد عام ١٩٤٩ وتخرج في كلية التجارة بجامعة الكويت حيث حصل على ليسانس في الاقتصاد وبدأ مشواره في الخدمة العامة من خلال المجلس البلدي عام ١٩٤٨ ثم تولى إدارة جمعية الشامية والشويخ التعاونية عام 1992حيث لعب دورًا مهمًا في تطوير الخدمات التعاونية في المنطقة كما دخل الحياة البرلمانية عندما انتُخب عضوًا في مجلس الأمة الكويتي في الفصل التشريعي السابع وكان له نشاط بارز خاصة في لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان التي كان مقررًا لها بالإضافة إلى عضويته في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الخطة الإسكانية هذه اللجان كانت تعكس اهتمامه بقضايا الناس سواء من الناحية المعيشية أو الحقوقية أو الإسكانية حيث أعيد انتخابه مرة أخرى في مجلس الأمة الثامن عام ١٩٩٦ ما يدل على ثقة الناس في عطائه وإخلاصه في العمل البرلماني) (احمد العلي ، ١٩٩٨) الى وزير التربية يتعلق بالأسباب التي ادت الى الاستغناء عن بعض المدارس ومواقع تلك المدارس والجهة التي تم تسليمها اليها مع طلب بيان تاريخ انشائها وجاء رد الوزير موضحا ان الوزارة لم تقم بالاستغناء عن اي من مدارسها بشكل نهائي وانما اضطرت نظرا للظروف التي اعقبت التحرير والمشكلات التي واجهت العديد من الوزارات والهيئات الحكومية الى اعاره بعض المدارس بشكل مؤقت لمساعده تلك الجهات ، كما انه ابدى استعداده لتزويد المجلس بقائمه تضم اهم المدارس في الكويت ومتضمنه بتواريخ انشائها ومصنفه حسب المناطق التعليمية وذلك عبر مذكرات ايضاحيه تحفظ في الأمانة العامة للمجلس ومن جهته عبر النائب احمد النصار عن استيائه من ذلك الاجراء منتقدا قيام وزاره التربية بتسليم المدارس التي تعد مؤسسات تربوية الى جهات حكومية مثل وزارتي الداخلية والدفاع واعتبر ان ذلك الاجراء يفقد العملية التربوية معناها خصوصا وان تلك المدارس كانت رمزا للعلم ومصدر لتعليم الاجيال الكويتية ولا ينبغي تحويلها الى مقر للوزارات الاخرى (الانعقاد الاول ، الجلسة السابعة والثلاثين ، ١٩٩٣)

وفي السياق ذاته ابدى احمد الربيعي اتفاقه مع وجهه نظر العضو احمد النصار لكنه اوضح انما حدث كان نتيجة للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد بعد التحرير والتي تطلبت توفير مقر عاجل للعديد من الجهات الحكومية ، واشار الى مثال على ذلك في ان هناك مدرسه كبيره في منطقه الصديق وهي منطقه غير سكنيه تم تسليمها مؤقتا لوزارة الداخلية بسبب الضرورة القصوى في تلك المرحلة وفي ختام النقاش اكد على اهتمامه ومساعيه المستمرة لفكره تحويل احدى المدارس القديمة الى متحف تعليمي يوجد تاريخ التعليم في الكويت منذ بدايته في عشرينات القرن الماضي ويكون بمثابه رمز لذاكرة الاجيال (الانعقاد الاول ، الجلسة السابعة والثلاثين ، ١٩٩٣)

وفي اطار حرص اعضاء المجلس على تعزيز جوده التعليم والارتقاء بأداء المعلمين فضلا عن السعي لتوفير بيئة تعليميه مناسبه تنفذ الطلبة من التراجع العلمي ناقش المجلس استفسارا تقدم به العضو صالح يوسف الفضالة في الجلسة المنعقدة في ٢٧ حزيران ١٩٩٣ يتعلق بشان الاجراءات التي تتخذها وزاره التربية لمواجهه تنامي ظاهره الدروس الخصوصية والتي باتت تشكل عبء سلبيا على المنظومة التعليمية وعليه تلقى المجلس الرد الفوري من قبل وزير التربية احمد الربعي الذي وضح اهم التدابير التي تتخذها الوزارة للحد من تلك الظاهرة كما اشار الى ان الوزارة اصدرت قرارا يمنع المعلمين منعا باتا من تقديم دروس خصوصيه

كما اكد على اتخاذ اجراءات قانونيه صارمه بحق المخالفين مشيرا الى ان وزارته قد بادرت الى دعم الطلبة الذين يواجهون صعوبات دراسية وذلك من خلال انشاء فصول تقويه بعد انتهاء الدوام الرسمي للمرحلتين المتوسطة والثانوية تبدا بعد صدور نتائج التقييم الاولي للعام الدراسي اما بالنسبة للمرحلة الابتدائية فقط اعتمدت الوزارة اليه للدعم المباشر داخل الفصل خلال ساعات الدراسة الرسمية الى ان الوزارة تواصل جهودها في متابعه تطوير العملية التعليمية لضمان تحسين المخرجات وتحقيق اهدافها التربوية المنشودة (الانعقاد الاول ، الجلسة الثانية والأربعين، ١٩٩٣) .

ومن المواضيع الاخرى التي ناقشها اعضاء مجلس الامه بخصوص قطاع التعليم موضوع الاختلاط في المدارس الخاصة اثير الموضوع خلال الجلسة المنعقدة في ٣١ آب ١٩٩٣ من قبل النائب شارع ناصر العجمي (شارع العجمي : عبد العزيز ناصر سعد العجمي من مواليد الشعيبة في الكويت بتاريخ ٧ آب ١٩٥٨ وهو شخصية بارزة في المجال القانوني والسياسي في الكويت حصل على شهادة الليسانس في الحقوق والشريعة من جامعة الكويت في عام ١٩٨٦ وبدأ مسيرته المهنية في القطاع النفطي عام ١٩٧٦حيث عمل في هذا القطاع قبل أن ينتقل إلى وزارة الداخلية في عام ١٩٧٨ كما شغل منصب موظف في إدارة التحقيقات حتى عام ١٩٩٢ ومن ثم أصبح مدعيًا عامًا في محكمة مرور الأحمدي و شغل منصب عضو ومقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة الكويتي خلال الفترة من 1992 حتى 1996م في المجلس السابع) (احمد العلي ، ١٩٩٨) الذي عده ذلك الموضوع يتعارض مع الدين والشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد واجاب وزير التربية على ذلك الامر مبينا التزام المدارس الأهلية العربية بعدم السماح بالاختلاط بين الجنسين حيث يمنع قبول البنين في مدارس البنات والعكس باستثناء مرحلتي الروضة والابتدائية اما المدارس الأجنبية الخاصة فهي تتبع مناهج وخطط دراسية مختلفة مثل الأمريكية والبريطانية والفرنسية والهندية والبروتستانتية ، وتستعين بهيئات اداريه وتدريسيه من جنسيات متعددة مما يؤدي الى وجود اختلاط في جميع المراحل الدراسية ورغم ذلك لم ترد اي شكاوي من اولياء الامور بشان هذا الامر وفي تعقيب للعضو شارع ناصر العجمي في الجلسة ذاتها اثنى على وزير التربية لإجابته وجهوده في تطوير النظام التعليمي في الكويت مؤكدا على اهميه ان يكون التعليم منسجما مع عقيده المجتمع وقيمه وان لا يتعارض مع العادات والتقاليد وشدد على ان المدارس الأجنبية يجب ان لا تستثنى من الالتزام بالنظام العام للدولة فكل مجتمع له عقيدته وانظمته وقوانينه ولا يسمح ان تخضع الدولة لرغبات الاجانب قوانين وعادات الدولة يعزز احترام الاخرين لها مشيرا الى ان العديد من المواطنين الكويتيين الملتزمين بعقيدتهم يرفضون وجود مثل هذا النظام بحجه ان القانون يجب ان يطبق بروح العقيدة والنظام العام للمجتمع (الانعقاد الاول ، الحاديه والخمسين ، ١٩٩٣) .

والواقع ان بعض اعضاء مجلس الامه الذين كانوا يمثلون مناطق معينه كانت لديهم مطالبات تخص مناطقهم ولذا فانهم يسعون الى اثاره معاناه مناطقهم في نقص بعض المتطلبات ومنها ما يخص قطاع التعليم ولا سيما في بناء المدارس او تناقص اعدادها في مناطق معينه وبالتالي فانهم اخذوا يطالبون ببناء مدارس في تلك المناطق ، وهذا ما اثاره هو العضو طلال عثمان السعيد خلال الجلسة المنعقدة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٣ في افتقار مدينه الجهراء الى مدارس ثانويه للبنين او البنات وردا على ذلك اوضح وزير التربية السبب وراء تأخير بناء المدارس في تلك المنطقة يرجع الى الاحتلال العراقي للبلاد الذي اثر على مشاريع التنمية والبناء في الكويت بكافه القطاعات كما انه اوضح في ان الوزارة ادرجت ضمن خطتها الانتقالية للإصلاح للأعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩ حياته ٦ مقترح انشاء مدرسه ثانويه للبنات ومدرسه متوسطة للبنين في منطقه الجهراء وقد تم اخذ ذلك المقترح بعين الاعتبار من خلال لجان متخصصه وتم حاله تلك المشاريع الى وزاره التخطيط لغرض تنفيذها (الانعقاد الاول ، الجلسة الخامسة ، ١٩٩٣) .

وفي السياق ذاته اوضح العضو طلال السعيد (طلا المصدر ل عثمان مزعل السعيد وُلد في عام 1955 بدأ دراسته الأكاديمية في مجال الاتصالات حيث تخرج من معهد الاتصالات كمهندس متخصص في هذا المجال بعد تخرجه بدأ المهنية في وزارة الإعلام حيث عمل كمصور وانتقل طلال السعيد إلى مجال العمل العسكري عندما انضم إلى الحرس الوطني الكويتي حيث شغل منصب ضابط ومع دخوله عالم السياسة تم انتخابه عضوًا في مجلس الأمة الكويتي في دورته السابعة ليكون له دور مهم في التشريعات ومناقشة القضايا الحيوية التي تؤثر على حياة المواطنين. خلال هذه الدورة تولى رئاسة لجنة المرافق العامة بالإضافة إلى أنه شغل منصب مقرر لجنة العرائض والشكاوى واستمر في دوره البرلماني وواصل نشاطه السياسي ليصبح عضوًا في مجلس الأمة الكويتي في دورته الثامنة حيث ساهم في متابعة القضايا الوطنية والتشريعات التي تهم البلاد) (احمد العلي ، ١٩٩٨) في الجلسة ذاتها ان منطقه الجهراء تحديدا تعد المنطقة الوحيدة في الكويت التي تفتقر الى مدارس متوسطة للبنين والبنات وان العديد من الاعمال المحالة الى وزاره التربية منذ الدورة السابقة ما زالت قيد الدراسة دون اي تنفيذ فعلي ومن ابرز تلك القضايا الطلب الذي سبق ان رفعه المجلس في دورته السادسة الى الوزارة بشان رياض الاطفال في منطقه الجهراء حيث كانت المباني ان ذاك متهالكة وايله للسقوط وقد وعدت الوزارة حينها بتهيئة المكان خلال سنه الا ان شيئا من ذلك لم يحدث ولم تشهد منطقه الجهراء اي اصلاحات على مستوى المؤسسات التعليمية واعتبر ان مثل تلك الامور تتطلب تدخل مباشرا وجهودا مكثفه من وزير التربية (الانعقاد الاول ، الجلسة الخامسة ، ١٩٩٢) , ومن جانبه رد الوزير في الجلسة ذاتها بان معالجه تلك القضايا لا يمكن ان تتم عبر جهود فرديه فقط بل تحتاج الى تعاون وتكاتف بين جميع الاطراف المعنية واكد استعداده للمضي قدما في خطته الانتقالية التي تهدف الى التوسع في انشاء المدارس مشيرا الى متابعته المستمرة لوضع المدارس في الجهراء من حيث البنيه التحتية وعدد المعلمين بهدف انشاء منظومه تعليميه متكاملة واوضح ان ذلك اسهم بتطوير التعليم في المنطقة حتى تصبح مدارسها من المدارس المتقدمة علميا (الانعقاد الثاني ، الجلسة الثانية والعشرين ، ١٩٩٤) .

وفي سياق اخر ناقش المجلس في الجلسة المنعقدة في ٢ تموز ١٩٩٤ مقترحا لتعديل القانون رقم (١١) لعام ١٩٦٥ المتعلق بالتعليم الالزامي والذي تم تقديمه من قبل مجموعه من النواب وهم احمد محمد النصار وعايض علوش المطيري وشارع ناصر العجمي وغنام علي الجمهور وعدنان سيد عبد الصمد وقد قام رئيس الجلسة بتحويل المقترح الى لجنه الشؤون التعليمية والثقافية والارشاد التي باشرت بدورها بدراسة ذلك التعديل (كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١١ عام ١٩٦٥ تنص على "ان تقوم الجهات المختصة بوزارة التعليم بأخبار ولي امر الطفل باسم المدرسة التي تقرر الحاقه بها وموعد بدء الدراسة وذلك قبل بدء العام الدراسي بأسبوعين على الاقل فاذا لم يلتحق الطفل بالمدرسة في الموعد المحدد او تغيب دون عذر مقبول وجب على ناظر المدرسة ان يبلغ ولي امره بخطاب مسجل لحضور الطفل الى المدرسة واذا لم يحضر الطفل خلال اسبوع من تاريخ الابلاغ او عاد للغياب دون سبب مقبول اعتبر مخالفا لأحكام القانون وعلى ناظر المدرسة ان يخبر الوزارة خلال اسبوعين على الاكثر " اما المادة العاشرة فقد نصت على " معاقبه ولي امر الطفل المخالف لأحكام المادة التاسعة بالحبس في مده لا تتجاوز اسبوعا او بغرامه لا تقل عن عشره دنانير ولا تزيد عن عشرون دينار ويجوز الصلح في تلك الجريمة بعد مواجهه المتهم ويعرض عليه الصلح ويثبت ذلك في المحضر على ان يدفع الحد الادنى للغرامة خلال خمسه ايام من عرضه عليه، اصلح انقضاء الدعوة وكافه اثارها وفي حال التكرار تكون العقوبة الحبس والغرامة معا ") وعليه اقترحت اللجنة في القانون الجديد ان تتم معاقبه ولي امر الطفل المخالف لأحكام القانون المذكور اما بالحبس لمدة لا تتجاوز اسبوعا او بغرامه ماليه تبلغ أكثر من عشرون دينارا كما ينص على امكانيه التصالح في مثل تلك الحالات بحيث يعرض الصلح على المخالف عند التحقيق ويتم توثيق ذلك في محضر رسمي واذا رغب في التسوية يجب عليه دفع الحد الادنى من الغرامة خلال خمسه ايام من تاريخ عرض الصلح مما يؤدي الى اسقاط

الدعوة الجزائية وانهاء جميع تبعاتها اما اذا تكررت المخالفة فتطبق العقوبتان معا الحبس والغرامة (الانعقاد الثاني، الجلسة الثالثة والثلاثين، ١٩٩٤) .

وبناء على ذلك شارك العضو غنام الجمهور في النقاش خلال تلك الجلسة معقبا على التعديل الذي طرا على القانون المشار اليه موضحا في ان الهدف من ذلك التعديل الغاء عقوبة السجن المفروضة على ولي امر الطالب لان مثل تلك العقوبة لا تليق بالحكم القضائي اذ لا يوجد احد اكثر حرصا على مصلحه الطالب من ولي امره واعرب عن اسفه لإصرار اللجنة على الابقاء في نفس العقوبة ذلك ما يشير بحسب رايه الى عدم دراسة اللجنة الاقتراح بشكل كافي اذ انه يرى في المقترح المقدم اليها كان يهدف في الغاء عقوبة السجن مع الحفاظ على مبدا الصلح بين ولي الامر ووزارة التربية لكن في ضوء تمسك اللجنة بإبقاء العقوبة اعلن العضو غنام عليه الجمهور على سحب توقيعه من المقترح مؤكدا انه لا يرغب في ان يسجل اسمه في موقف لا يتفق مع قناعته كما الى المجلس يدعوهم الى تأييد موقفه بإلغاء عقوبة السجن مؤكدا ان لا احد من اولياء الامور يرغب في ان يحرم ابنه من الاستمرار في التعليم (الانعقاد الثاني ، الجلسة الحادية والخمسين ، ١٩٩٤) .

وفي السياق ذاته عبر العضو خلف العنزي عن راي مخالف في الجلسة ذاتها مؤكدا ان التعليم يجب ان يبنى على اسس الدول المتقدمة مستشهدا بتجربة اليابان التي تخصص اكبر ميزانيه للتعليم على عكس بعض دول الشرق الاوسط التي توجه ميزانياتها نحو السلاح او الحروب عكس برايه ضعف الوعي اهميه التربية والتعليم وشدد على ان الاهتمام الحقيقي بالتعليم من قبل اولياء الامور لن يتحقق ما لم يكن هناك تعاون فعلي من الدولة وحرص واضح على حس الابناء على التعلم واشار الى ان الابقاء على مثل ذلك القانون يمثل تكاتفا بين الجهود السياسية والمؤسسات التربوية لحمايه العملية التعليمية معتبرا ان التربية مسؤوليه ضرورية واساسيه واكد ان العديد من الابناء يحتاجون الى رقابه ومتابعه دقيقه سواء من اولياء امورهم او من وزاره التربية اذ لا يمكن القاء الرقابة على طرف واحد فقط سواء كان المجتمع او الوزارة ومن خلال القوانين الرادعة والمتوازنة يمكن ضمان تربيه الاجيال بالشكل الامثل لان اهمال مثل تلك القوانين قد يؤدي الى تف شي الجريمة لاسيما خلال العطل الصيفية حيث يزداد خروج الابناء من المنازل ويقل التزامهم بالتعليم مما يؤدي الى تدني نسب النجاح في مقابل ارتفاع نسب النجاح الفتيات التي قد تصل الى ٩٠ ٪ وذلك الامر يتطلب البحث في الاسباب للعمل على معالجتها من خلال قوانين ملزمه ترسخ في الفرد روح التربية والمواطنة والمسؤولية التي يغفل عنها بعض اولياء الامور وبالتالي فان النظرة الى العملية التعليمية يجب ان تكون جاده وعميقه تلك الثورة البشرية من الضياع ويضمن مستقبل افضل للمجتمع بأكمله (الانعقاد الثاني ، الجلسة الحادية والخمسين ، ١٩٩٤) .

وبناء على مناقشات مستفيضه بين الاعضاء قرر رئيس الجلسة ادراج تعديل جديد على ذلك القانون رفعه كاقتراح للتصويت من قبل اعضاء المجلس حيث ترى الامين العام للمجلس نص التعديل الذي جاء على النحو التالي " يستبدل نص المادة العاشرة من القانون رقم 11 لعام 1965 في ان يعاقب والد الطفل اولي امره وكل من يعد مخالفا وفقا لحكم المادة التاسعة بغرامه لا تقل عن 50 دينارا ولا تتجاوز المائة دينار " ومن ثم عرض ذلك الاقتراح للتصويت حيث بلغ عدد الحضور 34 عضوا فوافق عليه ثلاثين عضوًا في حين امتنع اربعه اعضاء عن التصويت (الانعقاد الثاني ، الحادية والخمسين ، ١٩٩٤) .

الى جانب ذلك ناقش المجلس في جلسته المنعقدة في ٩ آب ١٩٩٤ الاقتراح المقدم من العضوين صالح يوسف الفضالي واحمد خالد الكليب انحصر منع تراخيص لأنشاء مدارس التعليم الخاص في مناطق السكن النموذجي وقد الى اللجنة التشريعية والقانونية التي رفعت توصياتها الى المجلس مستنده في قرارها الى المادة (٤٠) من الدستور (محمود حلمي ، ١٩٨٨)

وعلى اثر ذلك اشارت اللجنة في تقريرها الى ان التعليم الخاص يعد جزءا من منظومه التعليم العام في الدولة اذ تمنح وزاره التربية تراخيص للأفراد والمؤسسات لأنشاء مدارس خاصه تساهم في دعم النهضة التعليمية في البلاد الا ان التمركز المكثف لهذه المدارس في بعض المناطق مثل السرة والجابريه وسلوى ادى الى اختناقات مروريه ومشاكل في حركه السير مما تسبب في العديد من الحوادث داخل تلك المناطق المصنفة مناطق سكنيه نموذجيه وبناء على ذلك جاء مشروع القانون ليحظر منع تراخيص جديده لأنشاء مدارس تعليم خاص داخل مناطق السكن النموذجي كما يمنع استغلال اي مبنى قائم فيها لأداره مدرسه خاصه ومع ذلك فقط نص القانون ايضا على عدم المساس بالتراخيص السابقة حيث يقتصر الحظر على التراخيص الجديدة فقط دون التأثير على المدارس الخاصة المرخصة سابقا في تلك المناطق (الانعقاد الثاني ، الجلسة الثالثة والأربعين ، ١٩٩٤) .

ومن الموضوعات الاخرى التي ناقشها المجلس والتي تتعلق بشؤون التعليم وموضوع النقاب اقترح العضو شارع ناصر العجمي في الجلسة المنعقدة في اربع نيسان 1995 سؤالا الى وزير التربية يستفسر فيه عن سبب منع الطالبات المنقبات في مرحله الثانوية من اوائل الطلبة على الرقم من تفوقهن وعن الجهة المسؤولة عن هذا المنع وقد عقبه وزير التربية والتعليم في الجلسة ذاتها موضحا ان اختيار الطلبة المشاركين في برنامج " اوائل الطلبة " يتم عبر عده مراحل تبدا بأرسال الوزارة لنشرة عامه الى الادارات المدرسية تتضمن اسلوب المسابقة وموعدها ويترك للإدارات المدرسية حريه اختيار الطلبة الذين يمثلون المدرسة دون فرض اي شروط او قيود من قبل الوزارة واضاف تصفيات الاولى للمسابقة تعقد على مستوى المدارس في كل منطقه تعليميه ويتم خلالها اختيار افضل مدرسه للبنين وافضل مدرسه للبنات بناء على درجات الطلبة المشاركين ثم تقام المرحلة الثانية وهي التصفيات النهائية بين مدارس البنين من جهة ومدارس البنات من جهة اخرى ليتم اختيار افضل مدرسه من كل فئه وتمنح الجوائز والكؤوس وبناء على ما تقدم اكد الوزير على انه لا يوجد اي منع صادر من يمنع مشاركه الطالبات المنقبات في البرنامج كما انه ليس لدى الوزارة علم باي حاله منع تمت على اساس طبيعة ما تلبسه الطالبة (الانعقاد الثاني ، الجلسة الثالثة والأربعين ، ١٩٩٤) .

وخلال الجلسة المنعقدة في ٤ تموز ١٩٩٥ علق النائب شارع ناصر العجمي على الموضوع ذاته مشيرا الى انه متعلق بحقوق الانسان وان اجابه وزير التربية اوحت بعدمه بالمخالفات التي وقعت داخل وزارته وذلك ما يعد مؤشرا خطيرا قد ينذر بحدوث ازمه كبيره في الوزارة واوضح العجم في ان الشكوى التي تقدم بها كانت قد وردته من عدد من اولياء الامور مفادها ان عددا من الطالبات المنقبات منعا من المشاركة في برنامج " اوائل الطلبة" المعروض على القنوات التلفزيونية على الرقم من ان الهدف الاساسي من البرنامج هو تحفيز المتفوقين ليكونوا قدوه لزملائهم وقد استشهد العجمي بحاله طالبتين احدهما كويتية والاخرى خليجيه حققتها اعلى المعدلات في الفصل الدراسي الا انهما استبعدتا من المشاركة في البرنامج فور وصولهما الى قاعه التصوير وتم استبدالهما بطالبات اخريات وعليه اعتبر ان ذلك التصرف مؤسف ويعكس توجها غير مقبول من قبل القائمين على التربية والتعليم خاصه عندما يفهم منه انه تشجيع على عدم الالتزام بالزي الكويتي الاسلامي العربي واكد ان مثل تلك الاجراءات تترك اثرا نفسيا سلبيا على الطالبات وقد تؤدي في بعض الحالات الى انسحابهن من الدراسة نتيجة الاحباط والشعور بالتميز متسائلا عن الجهة المسؤولة عن ذلك كما شدد على ضرورة حمايه الطلبة من اي اهمال ادبي او روحي وعلى الدولة ان تحرص على صيانه التراث الاسلامي في منظومتها التعليمية واضاف العجم في ان رد الوزيرة الذي نفي علم الوزارة بمنع اي طالبه من المشاركة غير مقبول خاصه وان اسماء الطالبات الممنوعات واسم المدرسة والمسؤول عن البرنامج جميعها معروفه ومتاحه للوزارة واعتبر ان مثل هذا الرد قد يفهم على انه استخفاف في مجلس الامه او بالسؤال المقدم من النائب محملا وزاره التربية والتعليم العالية المسؤولية الكاملة عن تلك الوقائع وفي المقابل علق رئيس الجلسة على خطاب النائب العجمي قائلا ان ما ورد

يحمل طابع الاستجواب وليس الاستفسار مؤكدا انه لا يجوز الاستناد الى شكوى فرديه للنيل من سير العملية التعليمية في وزاره التربية ونظرا لحضور الوزير في الجلسة ذاتها فقد شدد الرئيس على ضرورة عدم توجيه اي اتهامات من شانها الإساءة الى عمل الوزارة وقرر انهاء النقاش المتعلق بتلك الحادثة (الانعقاد الثالث ، الجلسة الاربعين ، ١٩٩٥) .

الواقع عند مجلس الامه الكويتي لم يكن مهتما بالتعليم الاولي والثانوي فقط وانما كان لديه اهتمام بموضوع التعليم العالي ومتابعه شؤونه واتضح ذلك المنعقدة في 29 حزيران 1993 عندما تقدم عدد من الاعضاء (مشاري ناصر العجمي ، ومبارك فهد الدويلة ، جمال الكندري ، مفرج نهار المطيري ، خالد العدوة ، باقتراح تضمن تعديل على القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٦ الذي نظم شؤون التعليم العالي (33) (جريدة المحامي ، ، ٢٠١٧) وتمت إحالة المقترح إلى لجنة الشؤون التعليمية والثقافية لدراسته حيث شارك وزير التربية والتعليم العالي في اجتماعات اللجنة مؤكداً التزام الوزارة الكامل بتطبيق القانون المعني وأوضح الوزير أن مؤسسات التعليم العالي لم تشهد أي خروقات فنية أو أكاديمية باستثناء حالة محددة في كلية الطب نتجت عن خلاف حول الالتزام بالزي داخل الكلية وقد نشأ ذلك الخلاف إثر شكوى تقدمت بها عدد من الطالبات المنقبات بسبب منعهن من دخول المختبرات وذلك ما اعتُبر إشكالاً ذا طابع فني وفي هذا السياق واصلت الوزارة متابعة الموضوع حيث أوعز مجلس الجامعة بتشكيل لجنتين متخصصتين وقد خلصت اللجنتان إلى مجموعة من التوصيات التي اعتمدها مجلس الجامعة وراعت بشكل خاص وضع الطالبات المنقبات ومن بين ما تم إقراره تحديد الأماكن التي لا يُسمح فيها بارتداء النقاب كما تم تكليف الكلية المعنية بوضع برنامج صيفي خاص لتنظيم الدراسة في هذا الإطار وشهد الاجتماع حضور عدد من القيادات الأكاديمية وعمداء الكليات (الانعقاد الاول ، الجلسة الخامسة والثلاثين ، ١٩٩٢) في إطار السعي إلى معالجة القضية بشكل شامل ومتوازن يراعي الاعتبارات القانونية والتعليمية (الانعقاد الاول ، الجلسة الخامسة والثلاثين، ١٩٩٢) .

وخلال النقاش في تلك الجلسة عبر المستشار القانوني عثمان عبد الملك(عثمان عبد الملك وُلد في الكويت عام 1940وتلقى تعليمه الأساسي والثانوي في المدارس الكويتية التحق بعدها بكلية الحقوق في جامعة القاهرة وأكمل دراسته العليا في فرنسا حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون عام ١٩٧٣ ثم عاد إلى الكويت ليبدأ مسيرته الأكاديمية حيث شغل عدة مناصب في جامعة الكويت وتدرج في السلم الأكاديمي حتى تولى منصب عميد كلية الحقوق في جامعة الكويت بين عامي١٩٩١ ـ ١٩٩٣ كما عمل في ديوان الموظفين وكمحاضر في القانون وخلال مسيرته المهنية ساهم بشكل ملموس في تطوير الفكر القانوني من خلال تأليفه مجموعة من الكتب والأبحاث بالإضافة إلى مشاركته الفعالة في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية داخل الكويت وخارجها مما جعله أحد الوجوه البارزة في الساحة القانونية والأكاديمية في الكويت) (مجلة ميسان ، ٢٠٢٢) عن اعتراضه على المشروع مشددا على ان المقترح يعد تجاوزا على الدستور ومبدا فصل السلطات ويتعارض مع استقلالية الجامعة التي تعاملت مع المسالة باحترام للحريات الفردية واتخذت قرارات مدروسة لا تنتهك تلك الحريات وبعد مناقشات مستفيضه وتبادل الآراء وقره اللجنة بأغلبيه اعضائها الاقتراح المقدم اذ اشار مقررها ناصر صرخوه بيانا وضح به في ان التعديل ينسجم مع المبادئ الدستورية التي تضمن حريه التعبير واحترام حقوق المواطنين ضمن الاطر الاجتماعية المقبولة كما اشار الى ان بعض المؤسسات الأكاديمية تمنع ارتداء النقاب بحجه تعرضه مع طبيعة التعليم والتدريب معتبر ان الحجاب هو الزي المناسب لا النقاب الا ان ذلك الموقف يخالف مبدا الحرية الشخصية الذي اقره الدستور اذ ان من حق الطالب المتدينة ان ترتدي النقاب ما دام لا يتسبب في تعطيل العملية التعليمية وافادت كل من وزاره الصحة والجهات الفقهية بوزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية بان النقاب لا يتنافى مع متطلبات الدراسة النظرية او التطبيقية من الناحيتين الصحية والشرعية بناء نص المشروع بالقانون في مادته الاولى على حظر منع الطالبات من الالتحاق بالتعليم او التدريب او في البرامج والدورات التعليمية بسبب ارتدائها للنقاب مع الزامهن بالكشف عن

الوجه عند الضرورة العلمية مع امكانيه استخدام كمامه طبيه اذا لم تكن ضاره كما قضي المشروع بإلغاء كافه القرارات التي تتعارض معه ذلك الناس وتأكيدا على حق الطالبات في متابعه تعليمهن دون تمييز بسبب مظهرهن الشخصي (الانعقاد الاول ، الجلسة الخامسة والثلاثين ، ١٩٩٣) .

وفي سياق اهتمام المجلس الامه بالتعليم العالي طرح العضو مخرج نهارا المطيري سؤالا على وزير التربية احمد الربعي يساله فيه عن سياسه القبول في جامعه الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتوضيح الاسس والمعايير التي يتم من خلالها اختيار معيدي البعثات في كليات الجامعة المختلفة والمعاهد التطبيقية ومعرفه الحد الاقصى للقبول في كل قسم سواء للطلبة العاديين او معيدي البعثات وسال ايضا عن اليه القبول لهؤلاء الطلبة واسم اللجنة المختصة بذلك ولم يكتفي بذلك بل طلب ان يتم تزويد المجلس بكشف يحتوي على اسماء المتقدمين للبعثات ومعدلاتهم العامة والخاصة في جميع الكليات والمعاهد واسماء المقبولين منهم وغير المقبولين مع توضيح اسباب القبول او الرفض كما طلب ان يتم ايضاح ابرز البيانات عن الطلبة المتعثرين دراسيا منذ عام 1987 حتى عام 1992 وبالمقابل رد وزير التربية على ذلك التساؤل مؤكدا انه قام بأرسال جميع البيانات المطلوبة لكن نظرا لضخامة حجم المعلومات قرر رئيس الجلسة ان يتم حفظ المرفقات لدى الامان العامة للمجلس لأنها تحتاج وقتا اكبر للاطلاع والمناقشة ولا يمكن تناولها خلال جلسه واحده (الانعقاد الاول ، السابعة والثلاثين ، ١٩٩٣) .

علاوة على ذلك تناول عدد من الاعضاء خلال الجلسة المنعقدة في ٢٧ حزيران ١٩٩٣ وهم (محمد سليمان المرشد ، مبارك فهد الدويلة ، جمال احمد الكندري ، عبد المحسن مدعج المدعج ، عدنان سيد عبد الصمد) موضوع تشكيل لجنه تختص بالتحقق من سياسه القبول في برامج الدراسات العليا بجامعه الكويت وقد تم في هذا السياق تزكيه كل من ناصر عبد العزيز صفوه وعبد الله يوسف الرومي وناصر جاسم الصانع واحمد محمد النصار ومحمد ضيف الله شرار ليكونوا اعضاء في تلك اللجنة المكلفة بمتابعه هذا الملف لكنها رفعت للتأجيل في تلك الجلسة نظرا لتعذر بعض العناصر النيابية على المشاركة في مهمات تلك اللجنة (الانعقاد الاول ، الثانية والأربعين ، ١٩٩٣).

كما تمت مناقشه الموضوع نفسه في الجلسة المنعقدة في ١٠ آب /1993 اذ أكد مشاري العنجري وزير العدل والشؤون الإدارية ووزير التربية والتعليم بالإنابة ان ما طرحه لأعضاء بشان تشكيل لجنه تحقيق يهدف الى كشف التجاوزات وهو امر لا يقله من الأهمية الا انه قد يفهم على نحو مسيء لأعضاء هيئه التدريس في جامعه الكويت خاصه ان الجامعة تضم اكثر من 60 قسم وكل منها لديه لجنه قبول مستقله وبالتالي فان تشكيل لجنه تحقيق عامه قد ينظر اليه كتشكيك في نزاهة تلك الهيئات واشار الوزير الى ان وجود بعض التجاوزات امر طبيعي ويجب التصدي له التزاما بالدستور ومبدا المساواة والعمل وفق الشريعة الإسلامية والعدالة ومع ذلك يرى ان تشكيل مثل تلك اللجان يجب ان يتم بحذر لأنها قد تسيء لسمعه الهيئة التدريسية واقترح ان تحال تلك المواضيع الى لجنه شؤون التعليم لدراستها بعمق وتحديدا فيما يتعلق بكليه او قسم معين وبناء على اللوائح والوثائق المتوفرة ثم يعرض التقرير على المجلس لاتخاذ القرار المناسب واكد ان المسالة لا تستدعي التشكيك لكن هناك تساؤلات تستوجب البحث من قبل اللجان المختصة قبل عرضها على المجلس كما اشار الى ضرورة ادراج ذلك الموضوع ضمن مهام الهيئة التعليمية حتى لو استغرق ذلك بعض الوقت نظرا لضخامة المهام المرتبطة بها ونظرا لاختلاف الآراء بين الاعضاء بشان الموافقة او الرفض على الاقتراح وفقا لذلك اقترح رئيس الجلسة التصويت على حالته الى لجنه الشؤون التعليمية لمزيد من الدراسة وقد حضرت جلسه أربعة واربعون عظوا وصوت اربعة وثلاثون منهم للموافقة على تلك الإحالة (الانعقاد الاول ، الخامسة والأربعين ، ١٩٩٣) .

واستنادا لذلك شهد المجلس في الجلسة المنعقدة في ٢٨ حزيران ١٩٩٤ مناقشه تقرير لجنه الشؤون التعليمية والثقافية والذي تم تحويله اليها من قبل رئيس المجلس حيث عملت اللجنة على دراسة الموضوع من خلال عده اجتماعات حضرها عدد من المسؤولين في جامعه الكويت من بينهم عباس معرفي نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية والدكتور طلال الديحاني مساعد نائب المدير وعبد الحميد حماده نائب مدير العلاقات الثقافية كما حضر الدكتور نجيب سالم وهو نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية السابق في الاجتماع الرابع والاخير وعليه نقله مقرر اللجنة جمال احمد الكندري ما تناولته لجنته في اجتماعاتها فيما يتعلق بسياسه قبول الدراسات العليا وخصوصا اجراءات ابتعاث معيديه جامعه واوضح ان العملية تبدا من اداره العلاقات الثقافية التي تستقبل الطلبات المستوفية للشروط ثم ترسل تلك الطلبات الى الاقسام العلمية المختصة وبعد مراجعتها تعود الى اداره العلاقات الثقافية لأعداد كشف بالأسماء ليعرض لاحقا على اللجنة العامة للبعثات لاعتماد الترشيحات وبدوره نقل ما اكد عليه الدكتور طلال الدينحاني في انه لم تحدث اي تجاوزات للائحة باستثناء بعض الحالات التي تم فيها قبول طالبات تجاوزت شرط السن بين(٣٠ ـ ٣٥) عاما وهو استثناء مسموح به في اللائحة كما اوضح ان اي طلب لا يستوفي شرط المعدل لا يتم عرضه على اللجنة لان اداره العلاقات الثقافية تمارس دورا رقابيا وتنفيذيا فقط وشدد على ان اي قرار يصدر بشكل جماعي من اللجنة وانه لم يتم ترشيح اي طالب خلال العطلة الصيفية حيث يمنح رئيس اللجنة فقط صلاحيه تنفيذ بعض الاجراءات مثل سحب او ومن جهة اخرى اكد الدكتور نجيب سالم انه خلال فتره رئاسته للجنه لم يتم تسجيل اي استثناء بخصوص شرط السن او المعدل لكنه اشار الى انه من قبل الغزل العراقي حدث ان يتم ترشيح بعض الطالبات رغم حصولهم على معدل مقبول بسبب العلاقات الاجتماعية المتداخلة وهو امر كان يؤخذ بعين الاعتبار احيانا عند دراسة الطلبات بشكل شامل (الانعقاد الثاني ، الجلسة الثانية والثلاثين ، ١٩٩٤) .

ويتضح مما سبق ان بعض اعضاء مجلس الامه وربما من الذين كانوا حاصلين على شهادات جامعيه قد تدخلوا في مناقشاتهم بمواضيع دقيقه جدا ربما لا يعرف تفاصيلها غيرهم من النواب وهذا يدل على مدى اهميه النائب الحاصل على شهادة عليا في مناقشته مثل تلك القضايا التي تعد بمثابه معرفه في اختصاصه على عكس النواب الذين لا يحملون شهادات اكاديمي والذين ربما يصوتون على قرارات وقوانين لا يعرفون اهميتها او ضررها للصالح العام ، ويستدل من ذلك ان تركيز بعض اعضاء مجلس الامه على ذلك الموضوع لأهميته الاستثنائية لان القبول في الدراسات العليا خطوه جدا مهمه بالنسبة للتعليم العالي ومن خلالها يتم خلق الكوادر المتخصصة وبالتالي كلما كانت تلك الكوادر قد جاءت عن كفاءه فأنها بالتأكيد سوف تخدم البلد بشكل كبير على عكس الذين يأتون من خلال الاستثناءات التي ليس فيها من العدالة والانصاف شيء وتؤدي الى تدمير التعليم في البلاد

الى جانب ذلك ناقش المجلس في الجلسة المنعقدة في ٥ تموز ١٩٩٤ تقرير لجنه شؤون التعليم والثقافة والارشاد بشان سياسه القبول في برامج الدراسات العليا بجامعه الكويت وقد حظي ذلك الموضوع بأهمية كبيره مما ادى الى حضور واسع من الاعضاء الراغبين في ابداء آرائهم حيث بدأت المناقشة بعد ان قرر رئيس الجلسة منح كل عضو مده خمس دقائق للتعليق وكان اول المتحدثين العضو عبد المحسن جمال الذي اشاد بتقرير اللجنة ووصفه بالعلم والموضوعي وخاليا من التجريح الشخصي واكد ان السياسات المعتمدة في الجامعة تحرم الطلبة المتفوقين من استكمال تعليمهم العالي وتسمح في المقابل بقبول طلبه ذوي المعدلات المنخفضة مما يؤدي الى اخفاقهم في استكمال دراستهم بالخارج ويترتب عليه خسائر ماليه وبشريه للدولة وشار الى وجود تجاوزات في صرف المخصصات المالية لبعض الطلبة الذين لم يكملوا دراستهم حيث لم تسترد منهم تلك المبالغ فيما احيل البعض الاخر الى القضاء لاسترجاعها وانتقد ظاهره المحاباة والوساطة في اداره شؤون الابتعاث مطالبا بالالتزام بالشروط واللوائح المنظمة ومن جانبه اضاف العضو مبارك فهد الدويلة ان تقرير اللجنة عكس بصوره صريحه وعادله للمشكلات الجسيمة في

جامعه الكويت مطالبا بضرورة تصحيح الاوضاع بما يحقق العدالة ويحفظ حقوق الطلبة موجها شكره للجنه التعليمية على جهدها (الانعقاد الثاني ، الجلسة الرابعة والثلاثين ، ١٩٩٤) .

فضلا عن ذلك شارك العضو جمعان العازمي في الجلسة ذاتها معبرا عن اسفه لتراجع مصداقيه وعدالة قرارات الجامعة واشار الى " ان التحقيق اثبت وجود حالات ترشيح لم تلتزم بالشروط سواء من ناحيه المعدل او السن اضافه الى افتقار المقابلات الشخصية الى الموضوعية " وطالب العازمي بأعاده النظر في عمل لجان المقابلات وبتدخل وزير التربية والتعليم العالي لمراجعه سياسات القبول والتحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح ومن جهته تدخل وزير التربية والتعليم العالي احمد الربيعي وطالب بتشكيل لجان تحقيق للكشف عن التجاوزات واكد انما ورد في التقرير يعكس سوء الإدارة مشددا على ضرورة مراقبه المؤسسة التعليمية لكونها ركيزة اساسيه في بناء الدولة كما دعا اعضاء الهيئة التدريسية ممن لا يستطيعون الالتزام بالنزاهة الى التنحي وافساح المجال لمن هم اكثر وفي ختام المناقشة ومع احتدام الآراء قرر رئيس الجلسة عرض توصيه قدمها عدد من الاعضاء تقتضي بضرورة اصلاح نظام الدراسات العليا وجاء في التوصية ان يقدم وزير التربية والتعليم العالي تقريرا الى المجلس خلال ثلاثة اشهر يوضح الاجراءات المتخذة تجاه المسؤولين المخالفين في جامعه الكويت مع التأكيد على ضرورة التقيد باللوائح المنظمة وعدم قبول اي استثناءات غير منصوص عليها قانونيا او دستوريا كما شددت التوصية على ضرورة التزام الكليات بوضع شروط واضحه ضمن الاعلانات واجراء المقابلات الشخصية بشكل موضوعي وتوثيق نتائجها وقد تبنى تلك التوصيات عدد من الاعضاء منهم (مبارك فهد الدولية ، عبد العزيز يوسف العدساني ، محمد سليمان المرشد ، عبد المحسن يوسف جمال ، جمعان العازمي) وعليه ناله التوصيات موافقه عامه من المجلس (الانعقاد الثاني ، الرابعة والثلاثين ، ١٩٩٤) .

علاوة على ذلك ناقص المجلس في جلسته المنعقدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٤ مقترحا مقدما من عدد من الاعضاء وهم (احمد يعقوب باقر ، مفرز نهار المطيري ، عايض علوش المطيري ، احمد نصار الشريعان ، غنام علي الجمهور) تناول المقترح انشاء وتنظيم مدينه جامعيه الى جانب اقتراح بقانون لأنشاء جامعه جديده مع التطرق الى الاختلاط في جميع مراحل التعليم العالي وفي ذلك السياق عقب العضو عايض علوش المطيري مؤكدا ان المشروعين يحظيان بموافقه جماعيه من قبل لجنه التعليم مشيرا الى " ان البلاد تمر بمرحله من التوسع العمراني والزيادة السكانية مما يستدعي انشاء مدينه جامعيه متكاملة تستوعب ذلك التوسع كما ان الموقع الجغرافي للمدينة الجامعية يجب ان يكون مناسبا لكافه شرائح المجتمع بحيث لا يخدم منطقه على حساب اخرى بل يمكن اذا اقتضت الحاجه تقسيم المدينة الى قسمين لتسهيل الوصول على الطلاب والطالبات اذ ان بعد المسافة يشكل عائقا لبعض الطلبة الذين يضطرون لقطع اكثر من 70 كيلو مترا للوصول الى كلياتهم مما يؤدي الى عزوف البعض عن مواصلة التعليم " اما فيما يتعلق بمساله الاختلاط فقد اكد المطيري ان ذلك الموضوع لا يعالج بقانون مباشر ولا يجب تفسيره على انه مجرد اختلاط اذ ان له ابعاد اجتماعيه وثقافيه قد تفضي الى مشكلات واثار سلبيه على المجتمع ودعا الى ضرورة مناقشه تلك المسالة بشكل موسع في جلسات لاحقه مؤكدا على اهميه السعي لعدم الاختلاط في الجامعات اسوه بما هو معمول به في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وعلى راسها المملكة العربية السعودية (الانعقاد الثالث ، الجلسة الرابعة ، ١٩٩٤) .

فضلا عن ذلك اضاف العضو خالد العدو في الجلسة ذاتها في ان اللجنة قد بذلت جهودا كبيره في الماضي لتأسيس مدينه جامعيه جديده تضم تحت مظلتها الكليات المبعثرة اذ ان الوضع الحالي لم يعد مناسبا من الناحيتين الفنية والاستيعابية نظرا للزيادة المطردة في اعداد الطلبة والطالبات من مخرجات التعليم الثانوي وان انشاء المدينة الجامعية بات ضرورة ملحه لا تحتمل التأجيل ويجب ان يكون على راس اولويات المجلس نظرا لتردي اوضاع الكليات القائمة من حيث توفر المقاعد والقاعات الدراسية والامر الذي يدفع ببعض الطلبة الى التوجه مباشره للبحث عن فرص عمل دون استكمال تعليمهم الجامعي ، وفيما يخص قضيه الاختلاط اشار

العدو الى ان نظام التعليم في الكويت منذ نشأته لم يشهد اختلاطا في مراحل التعليم الاساسي والمتوسط والثانوي مما يجعل من الاختلاط في المرحلة الجامعية صدمه سلوكيه للطلبة ودعا الى الاستفادة من نماذج دول اخرى مثل سلطنه عمان حيث يتم تصميم قاعات المحاضرات بشكل يحافظ على الفصل بين الجنسين من خلال تخصيص طابق للبنات وطابق اخر للأولاد وختم بتأكيده على ضرورة ان تتبنى وزاره التعليم العالي اجراءات مماثله لضمان مخرجات تعليميه تتماشى مع قيم المجتمع وحاجات التنمية (الانعقاد الثالث ، الجلسة الرابعة ، ١٩٩٤)

علاوة على ذلك عقب العضو عبد الله النيباري في الجلسة ذاتها على ان الكويت تواجه احدى المشكلات الكبرى وهي غياب المباني المناسبة للتعليم الجامعي مما يعكس تراجعا في مسار التقدم رغم ان دول مجلس التعاون الخليجي كانت ترسل ابنائها الى الكويت لاستكمال مراحل التعليم العام والجامعي وفي ذلك الوقت باتت كل الدول تمتلك مؤسسات تعليميه متطورة بما فيها عمان والامارات وقطر والبحرين لتكون لها جامعاتها الخاصة بينما الكويت لا تزال متأخرة في ذلك المجال دونهم اسباب واضحه تبرر ذلك التخلف على الرغم من مرورها بفتره شهدت نهضه عمرانية واسعه شملت بناء فنادق وقصور وشوارع ومدن ترفيهيه (الانعقاد الثالث ، الجلسة الرابعة ، ١٩٩٤) .

كما اشار النيباري الى ان مشروع بناء الجامعة ادرج في ميزانيه الدولة منذ عام 1974 حيث قدمت تصاميم لمشروع جامعه متكاملة مرتين ومع ذلك لم ينفذ المشروع وتساءل عن موقف السلطة تجاه التعليم الجامعي اذا كان ناتج عن جهل او اهتمام بالرغم ان بناء الجامعة يعد مدخلا اساسيا لتطوير التعليم واوضح ان النقص في التعليم الجامعي لا يقتصر فقط على المباني وانما يشتمل ايضا على نقص الكوادر التدريسية والمناهج ووسائل التعليم الحديثة حيث يشتكي كثير من الأساتذة من غياب القاعات المناسبة لعرض وسائلهم التعليمية كما اشار الى ان مجلس الامه يستطيع ان يوجه النقد للحكومة ووزير التربية لعدم مشاركتهما في طرح مشروع واضح لتطوير العملية التعليمية وخاصه تعليم الجامعي فان نهضه الامه تعتمد على تطوير العنصر البشري ولا يمكن تحقيق ذلك دون تزويد الانسان بأهداف وادوات التنمية وعلى راسها التعليم وطلب النيباري وزير التربية والتعليم العالي بتقديم مشروع متكامل لتطوير التعليم الجامعي فتره قصيره مذكرا بان الحكومة كانت قد وضعت مخططات سابقه لهذا المشروع لكنها لم تلتزم بتنفيذها رغم ادراجها في الميزانية كما دعا الى اتخاذ خطوات دستوريه لمحاسبه الحكومة على ذلك الاهمال مطالبا وزير التربية بتقديم مشروع متكامل لتطوير التعليم خلال فتره قصيره وحذر من ان استمرار تجاهل قرارات المجلس وتوصياته يستوجب استخدام الادوات الدستورية وصولا الى امكانيه اسقاط الحكومة في حال استمرار تقاعسها عن تنفيذ القانون (الانعقاد الثالث ، الجلسة الرابعة ، ١٩٩٤) .

وعلى اثر احتدام النقاش بين الاعضاء واستمراره لوقت طويل قرر النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء العظم ناصر الروضان ان يطلب غلق باب النقاش حول الموضوع مؤقتا موضح ان الحكومة قد اولت اهتماما بالغا بالملاحظات التي ابدت بشان مشروع بناء الجامعة وقد اكد في ان قرار بناء الجامعة قد تم اتخاذه وتم تحديد الموقع والمساحة اللازمة له بل وتمت مناقشه اسلوب تمويل المبنى بكل مرفقاته وكلياته كما تم تشكيل لجنه من وزاره الاشغال والكهرباء والتخطيط والتعليم العالي والمالية لمناقشه ذلك الموضوع في منطقه الشدادية التي اصبحت الموقع المحدد لأنشاء مباني الجامعة مشيرا الى " ان مشروع بنا مباني الجامعة كان حلما طال انتظاره من ابناء الكويت الا ان القرار قد اتخذ بذلك الشأن وقد تبين ان الجامعة الثانية لن تكون بديلا عن المباني الحالية لجامعه الكويت بل مشروع مستقل بموقع متوسط وعلى ارض بكر الا ان تحديد الموقع والمدة الزمنية مثل انجاز المنشاة خلال ثلاثة اشهر وطرح مناقصه التصميم خلال سته اشهر لذلك عليه اقترحت

الحكومة اعاده المشروع مره اخرى الى اللجنة المختصة لدراسته مجددا بما يتيح المرونة اللازمة لتنفيذ التطلعات بأنشاء جامعه ثانيه تتضمن كليات جديده تلبي احتياجات المجتمع " (الانعقاد الثالث ، الجلسة الرابعة ، ١٩٩٤)

وفي ختام الجلسة رفع رئيسها الاجتماع وتم التصويت على التوصيات التي تلاها الامين العام للمجلس والتي نصت على ان تنشا الدولة جامعه جديده مستقله عن جامعه الكويت وان يقام لها حرم جامعي متكامل على احدث الاساليب العصرية يضم مختلف الكليات والمرافق اللازمة لسد احتياجات البلاد من التخصصات المختلفة وان يكون ذلك ضمن خطه شامله للتعليم العالي في الكويت على المدى الطويل بما يواكب التطورات السكانية والتخطيطية ويعالج اوجه القصور الى جانب تخصيص موقع جغرافي بمساحه كافيه ليكون مقرا شاملا للجامعة ويضم كلياتها ومرافقها وسكن اعضاء هيئه التدريس والطلاب من الجنسين بشكل منفصل مع توفير والمستشفيات التعليمية والمكتبات والمدرجات وقاعات للمؤتمرات والمرافق الرياضية والحدائق على ان يتم تحديد الموقع الجغرافي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بذلك القانون وان يتم طرح مناقصه التصميمات الهندسية خلال سته اشهر كما نصت التوصيات على منع الاختلاط بين الجنسين منعا تاما في جميع كليات الجامعة الجديدة ويراعي ذلك في التصميمات الهندسية ويتم تطبيق ذلك القانون منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية للبلاد وعليه تم اقرار تلك التوصيات بالأجماع من قبل الاعضاء (الانعقاد الثالث ، الجلسة الرابعة ، ١٩٩٤) .

موضوعات الاخرى التي اهتم اعضاء المجلس بطرحها للمناقشة كان موضوع زياده كفاءه اداء معهد الكويت للأبحاث العلمية الذي يعد احد الركائز الأساسية للتعليم العالي في الكويت وكان ذلك خلال الجلسة المنعقدة في ٢٧ كانون الاول ١٩٩٤ عندما وجه العضو ناصر صرخوه سؤالا الى وزير التربية والتعليم بشان الخطط الإدارية المتبعة لزياده كفاءه اداء ذلك المعهد ومعرفه الجهات المسؤولة عن وضع تلك الخطط ومدى استفادة المعهد من الكوادر الوطنية الكويتية ، وردا على ذلك قدم وزير التربية مذكره تضمنت بيانا تفصيليا لخطط اداره المعهد والتي تهدف الى الاستفادة من الكوادر الوطنية ذات الخبرة الطويلة في اداره البحوث والدوائر العلمية واوضح الوزير ان المعهد بوصفه هيئه علميه سعى الى تحقيق اهدافه في مجال البحث العلمي التطبيقي من خلال اشراك الباحثين الوطنيين في الأنشطة المختلفة مثل اللجان الفنية والإدارية واللجان مراجعه وتقييم المشاريع والمساهمة في وضع الخطط التشغيلية الاستراتيجية لبرامج الابحاث كما اوضح الوزير ان المعهد لا يشجع على بقاء الباحث في منصب اداري وذلك لضمان دوران العناصر القيادية بما يعزز من الكفاءة داخل المعهد وقد ارفقت الخطة الاستراتيجية كامله لدى الأمانة العامة للمجلس نظرا لضخامة محتواها وصعوبة عرضها في الجلسة (الانعقاد الثالث ، الثامنة ، ١٩٩٤).

وفي سياق متصل لذلك اشار النائب ناصر صرخوه بعلمه إلى عمل المعهد بدراسة مساله تدوير الادارات والنظر في تجديد القيادات الإدارية والعلمية لكنه ابدى استغرابه من عدد المديرين الكبير حيث ذكر ان هناك اكثر من 49 مدير اداره في حين ان عدد موظفي المعهد يتراوح بين ٦٥٠ ـ ٧٠٠ موظف فقط بحسب ما ورد في رد الوزير واشار الى حالات مثل ادارات اداريه تضم 11 موظفا فقط منهم خمسه مدراء وذلك ما يثير تساؤلات حول مدى كفاءه توزيع الموارد الإدارية ويعد في نظره هدرا للطاقات العلمية كما اشار الى ان ذلك التضخم الاداري دفع كثيرا من العاملين في المعهد الى السعي نحو المناصب الإدارية من اجل الحصول على الامتيازات المالية والإدارية مما قد يؤثر سلبا على جوده البحث العلمي وخلص الى ان مثل تلك القضايا تمثل مواضيع حيوية لا يمكن للمجلس ان يغفل عنها اذ ان المفترض ان يشهد المعهد حضورا دوليا واضحا خاصه وان البحث العلمي لا يعرف حدودا ودوله الكويت يجب ان تكون لها بصمه بارزه في ذلك المجال وعليه عبر احمد الربعي في شكره لما طرحه العضو ناصر صرخوه مؤكدا في الوقت ذاته وجود العديد من التغيرات في معهد الابحاث العلمية مشيرا الى ان تلك التغيرات تسير في الاتجاه الافضل لكنه لم يذكر تلك التطورات الإيجابية في خطابه السابق لان السؤال الذي كان موجه اليه يركز على

بعض المشاريع البحثية خاصه تلك المتعلقة بالأبحاث العلمية ومشكلات الكويت بشكل عام كما اكد بان ما يتعرض له قطاع الابحاث العلمية يتطلب اهتماما من اللجنة العلمية وتعاون في سبيل تطوير تلك المؤسسة الحيوية (الانعقاد الثالث ، الثامنة ، ١٩٩٤)

ويمكن ان نستدل من ذلك على ان المجلس التشريعي في فصله السابع اهتم بشكل كبير بالتعليم بكل مراحله حيث بات يدرك ان التعليم هو الاساس للتقدم المجتمع وتطوره لذلك عمل على تحسينه من خلال دعم خطط تهدف الى رفع جودته وتوفير بيئة مناسبه للطلاب والمعلمين وتشجيع البحث والتفكير الابداعي كما قام المجلس بوضع قوانين تساعد على تطوير المناهج وتدريب المعلمين وضمان وصول التعليم للجميع خاصه في المناطق الفقيرة وان ذلك الاهتمام يعكس من رغبه المجلس في ان يواكب التغيرات في العالم سواء باستخدام الطرق الحديثة او تعليم الطلاب والمهارات التي يحتاجونها في حياتهم العملية وقد حرص ايضا على بناء علاقات مع مؤسسات تعليميه من دول اخرى كل هذا لان المجلس يؤمن في ان التعليم هو الطريق لبناء انسان ناجح ومجتمع قوي ومتطور وقاعده اساسيه لبناء مستقبل افضل .

ثانياً: القطاع الصحي في مناقشات الفصل التشريعي السابع (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) .

بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي يواجه النظام الصحي ازمه حاده نتيجة الخراب الذي لحق بالمنشئات الطبية فقد دمرت معظم المستشفيات ولم تكن سوى خمسه منها قادره على تقديم الاسعافات الطارئة (ن أهم المستشفيات التي كانت قادرة على تقديم الإسعافات هي (مستشفى مبارك الصباح ، مستشفى ابن سينا ، مستشفى الرازي ، مستشفى الفروانية) (علي منير ، 2021) اما التجهيزات الطبية التي بقيت فكانت قليله واحتاجت لصيانه عاجله مع فقدان شبه تام للمواد الطبية ذات الاستخدام الواحد مما زاد من صعوبة تقديم الخدمات الصحية كما شهد القطاع الطبي نقصا حادا في الكوادر خاصه بين اطباء التقدير حيث تراجع عددهم من 160 طبيبا قبل الغزو الى 20 فقط بعد التحرير وكان نصفهم قد بقي في البلاد خلال فتره الاحتلال وبتوالي الجهود ارتفع العدد تدريجيا ليصل الى 70 طبيبا منتصف عام 1991 ثم الى 114 طبيبا مع بداية عام 1993 وبحلول عام 1996 كان هناك 11 طبيبا اختصاص في التخدير ضمن وزاره الصحة وبينهم اثنان يحملون شهادات تخصصيه بينما تابع الاطباء الاخرين تدريبهم في الخارج (ابراهيم هادي ، ٢٠١١) .

الى جانب ذلك عانت المستشفيات من نقص حاد في طواقم التمريض لاسيما في وحدات العمليات والعناية المركزة مما ادى الى توقف بعضها عن العمل مؤقتا ورغم تلك الظروف القاسية تمكن الاطباء الذين بقوا اثناء الاحتلال الى جانب الكوادر الطبية القادمة بعد التحرير من اعاده تشغيل بعض الخدمات الصحية الأساسية ومواجهه تحديات المرحلة الانتقالية بكل صعوبة ومثابره (جريدة الأنباء ، ٢٠٢٣) .

وبسبب تلك الاوضاع اهتم مجلس الامه بالواقع الصحي اذ ناقش المجلس في جلسته المنعقدة في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ سؤالا تقدم به العضو خلف دميثر العنزي حول اسباب تقليص ساعات العمل في مركز الصليبخات الصحي بحيث اصبحت من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الثانية عشر بدلا من العمل حتى الساعة الثانية عشر في منتصف الليل (دور الانعقاد الاول ، الجلسة الرابعة ، ١٩٩٢) وعليه كان الرد في الجلسة المنعقدة في ١ كانون الاول ١٩٩٢ من قبل وزير الصحة الدكتور عبد الوهاب سليمان الفوزان ليوضح ردا مفصلا على ذلك اشار به الى تعرض مركز الصليبخات الصحي للسرقة والتخريب نتيجة الغزو العراقي وبين انه في تلك الفترة تمديد ساعات العمل في مركز الدوحة الصحي حتى الساعة 9: 00 مساء وتمت اضافه خدمه لمرضى السكري ليتم تغطيه احتياجات سكان منطقتي الصليبخات والدوحة واشار الوزير الى ان الوزارة قامت بصيانه مركز

الصليبخات وتجهيزه وعيد تشغيله للعمل في الفترة الصباحية من الساعة 8: 00 صباحا حتى الساعة 2: 00 بعد الظهر ويضم عددا من الاطباء لتقديم خدمات صحيه ووقائية متعددة واكد ان العمل في المركز كان وفق ذلك النظام نظرا لوجود نقص في الكوادر الفنية الامر الذي احال دون افتتاح مراكز صحيه اخرى في مناطق مختلفة كما افاد الوزير على عمل وزارته في تقديم الخدمات الصحية للسكان الصليبخات خلال الفترة المسائية عن طريق مركز الدوحة الصحي وهو الاقرب جغرافيا لسكان المنطقة وذلك ضمن خطه الوزارة لأعاده تشغيل مركز الرعاية الصحية الأولية في البلاد كما اوضح ان الوزارة تعتزم تمديد ساعات العمل في مركز الصليبخات حتى الساعة 12: 00 ليلا في ١٥ كانون الاول ١٩٩٢ وتواصل جهودها لتوفير الكوادر الفنية اللازمة لتشغيل المراكز الغير تعزيز قدره المراكز الحالية ومن ضمنها مركز الصليبخات حرصا على تقديم افضل الخدمات الصحية للمواطنين (الانعقاد الاول ، الجلسة الرابعة ، ١٩٩٢) .

الى جانب ذلك ناقش المجلس خلال الجلسة المنعقدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ ما طرحه العضو خالد سالم العدوة بتساؤل موجها الى وزير الصحة استبصر فيه عن الاسباب التي ادت الى تأخر افتتاح مركز صحي تخصصي في منطقه المنقف كما طلب توضيحا حول الموعد المتوقع لافتتاح ذلك المركز او مراكز مماثله وجاء الرد خلال الجلسة ذاتها من وزير الصحة عبد الوهاب سليمان الفوزان الذي اوضح اعمال النهب والتخريب التي تعرض لها مركز المنقف خلال فتره الغزوة العراقي حيث انها تسببت في تعطيل افتتاحه مشيرا الى استمرار العمل الجاري في ذلك الوقت لتشغيل المركز الا ان افتتاحه الفعلي مرهون بتوفير الكوادر الطبية اللازمة من اطباء وصيادلة وعاملين مساعدين وبين نوع الخدمات التي يمكن ان يقدمها المركز عند افتتاحه حيث انها تشتمل على نوعين النوع الاول يشمل الرعاية الصحية العامة مثل العلاج العام ورعاية الطفولة وطب الاسنان والطب الوقائي والتطعيم والخدمات الصحية والمدرسية اما النوع الثاني فيتضمن خدمات العلاج التخصصي مثل عيادات جراحه العظام والباطنية والانف والاذن والحنجرة والامراض الجلدية والعيون وامراض النساء والولادة كما انه اشار الى وجود مختبر طبي مجهز بأحدث الأجهزة الطبية وفي ختام خطابه دعا اهالي منطقه المنقف الى مراجعه مركز الفحيحيل الصحي الذي يقع على مقربه منهم للحصول على الخدمات الصحية اللازمة مؤكدا على حرصه في توفير الرعاية الصحية الأولية للمواطنين من خلال اعاده تشغيل المراكز الصحية غير العاملة في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وذلك عبر توفير الكوادر الطبية والفنية المطلوبة لتعزيز الطاقة التشغيلية للمراكز القائمة (الانعقاد الثاني، الجلسة الخامسة ، ١٩٩٣) .

ومن جانب اخر طرح العضو ناصر صرخوه خلال الجلسة المنعقدة في ١٢ حزيران ١٩٩٤ سؤالا الى وزير الصحة حول معهد الكويت للاختصاصات الطبية وقد شملت سؤال عده جوانب مهمه منها سبب انشاء المعهد والمهام الموكلة اليه والمعايير المعتمدة في تشكيل مجلس الامناء والمجلس العلمي واللجان التخصصية في الإضافة الى تاريخ تأسيس المعهد ودور كل من وزاره الصحة ووزارة التعليم العالي في ذلك الاطار (الانعقاد الثالث ، الجلسة الرابعة والثلاثين ، ١٩٩٥) وعلى اثره اجاب وزير الصحة عن ذلك السؤال موضحا حول انشاء معهد الكويت للاختصاصات الطبية بموجب مرسوم امري صدر في ١٦ تموز ١٩٨٤ على ان يتبع لوزارة الصحة وان يكون الهدف منه تطوير مستوى الاطباء في البلاد وتأهيلهم علميا ومهنيا في مختلف التخصصات الطبية كما يتولى الاشراف على تدريبهم والمستمر ، واوضح الوزير في ان المعهد توكل اليه العديد من المهام الجوهرية من ابرزها رسم السياسات العامة لتدريب الاطباء والاشراف على تنفيذ برامج التدريب المهني للأطباء تخرج فضلا عن توفير برامج الدراسات التخصصية والتدريب المستمر ومنح الشهادات التدريبية المعتمدة في مختلف التخصصات الطبية اما من حديث الهيكل التنظيمي فان المعهد يتكون من مجلس الامناء والهيئة العامة للاختصاصات الطبية والمجلس العلمي ويشكل مجلس الامناء استنادا الى معايير محدده حيث يضم اعضاء دائمين هم وزير الصحة رئيسا للمجلس ووكيل وزير الصحة نائبا للرئيس وعميد كليه الطب

امين عام للمعهد كما يضم اعضاء غير دائمين وهم اثنان من الأساتذة كليه الطب في جامعه الكويت وعضوان من وزاره التعليم العالي الى جانب اثنين من اطباء وزاره الصحة اما المجلس العلمي فيتراسه الامين العام للمعهد ويضم في عضويته رؤساء اللجان التخصصية الطبية كأعضاء دائمين بالإضافة الى طبيبين اختصاصيين يتم اختيارهما من قبل مجلس الامناء لمده سنتين قابله للتجديد (الانعقاد الثالث ، السادسة والثلاثين ، ١٩٩٥) .

كما اشار وزير الصحة كذلك الى تشكيل اللجان التخصصية في المعهد موضحا بانها تعتمد على مرافق وزاره الصحة لتنفيذ مهامها حيث يراس وزير الصحة مجلس المعهد ويتولى وكيل الوزارة منصب نائب الرئيس كما يشارك اطباء وزاره الصحافة عضويه المجلس العلمي ولجان التخصصات الطبية وتمول الأنشطة التدريبية في المعهد ضمن موازنه الوزارة اما وزاره التعليم العالي فيتمثل دورها في التعاون الوثيق مع المعهد لاسيما من خلال التنسيق مع كليه الطب بجامعه الكويت ويظهر ذلك التعاون من خلال عضويه عميد كليه الطب مجلس الامناء ومشاركه اثنين من أساتذة الكلية في المجلس كأعضاء غير دائمين بالإضافة الى مساهمه كليه الطب في اجراء الامتحانات النهائية للطلبة في المعهد وتمثيل اطبائها في لجان الاختصاصات الطبية وعلى اثر ذلك يتجلى التكامل المؤسسي بين وزارتي الصحة والتعليم العالي في دعم وتطوير المعهد بما يعزز من كفاءه الكوادر الطبية ويرتقي بمستوى التدريب والتخصص في القطاع الصحي (الانعقاد الثالث ، السادسة والثلاثين ، ١٩٩٥) .

ومن جانب اخر طرح العضو ناصر عبد العزيز صرخوه تساؤلا خلال المنعقدة في ٧ تشرين الثاني ١٩٩٥ الى وزير الصحة الدكتور عبد الوهاب سليمان الفوزان يستفسر فيه عن تفاصيل استقالات الاطباء من وزاره الصحة منذ فتره ما بعد التحرير وحتى تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٩٣ متسائلا عن اسماء الاطباء المستقيلين سواء من الكويتيين او غير الكويتيين مع طلب ارفاق السير الذاتية لكل منهم واسباب الاستقالة ، وفي الجلسة ذاتها قدم وزير الصحة بيان مفصلا ردا على ذلك السؤال حيث كشف عن قائمه بأسماء الاطباء الذين قدموا استقالاتهم من الوزارة خلال تلك الفترة كما اشار الى عدد الاطباء الكويتيين الذين استقالوا قد بلغ سبعه اطباء وكانت معظم استقالاتهم بهدف فتح عيادات خاصه او العمل في القطاع الصحي الاهلي مؤكدا على ان عدد الاطباء غير الكويتيين المستقيلين من الخدمة خلال الفترة ذاتها بلغ 18 طبيبا حيث شمل الرد ايضا بياناتهم الأساسية وتواريخ استقالاتهم والإشارة الى الاطباء المستقيلين الملتحقين بجهات اخرى تتبع لوزارة الصحة او تعمل بتعاون معها مثل كليه الطب ووزارة الدفاع والنفط والشؤون الاجتماعية وذلك ما يعني بان جزء من الخبرات الطبية لم تغادر القطاع العام كليا بل انتقلت الى مؤسسات اخرى لتقديم خدماتها بعيدا عن وزارة الصحة (الانعقاد الرابع ، الجلسة الثانية ، ١٩٩٥) .

وعلى اثر ذلك عقب العضو ناصر صرخوه على ما ابداه وزير الصحة معبرا عن استغرابه من توجه الاطباء للاستقالة من وزاره الصحة والانتقال الى وزارات او مؤسسات لا علاقه مباشره لها بالمجال الطبي مثل وزاره الدفاع او وزاره النفط او حتى الشؤون الاجتماعية حيث انه اشار الى ان الامر يثير المجلس لوضع عده تساؤلات حول الاسباب الحقيقية لتلك الاستقالات خاصه في ظل غياب روابط مهنيه مباشره بين تلك الجهات والكلية الطبية او الخدمات الصحية واكد صرخوه على اهميه تطوير المنظومة الصحية في البلاد من خلال تعزيز التنسيق والتكامل بين كليه الطب ووزارة الصحة واقترح في ان يتم توجيه الاطباء الراغبين في الاستقالة نحو العمل الاكاديمي او البحثي في الكلية بدلا من ان يتم فقدانهم بشكل كامل مؤكدا على حقيقه تشير الى استمرار نزيف الكفاءات الطبية دون وجود خطه واضحه للاستفادة من خبرتهم فانه يسهم في تردي مستوى الخدمات الصحية فضلا عن فقدان ثقه المواطنين بالمستشفيات المحلية واضطرارهم للسفر الى الخارج للعلاج كما اعتبرت الخوة ان استقالة الكفاءات الطبية المتميزة يعد امرا خطيرا يهدد مستقبل الرعاية الصحية في البلاد ويحمل وزير الصحة مسؤوليه مباشره في اتخاذ خطوات عاجله

لأعاده بناء الثقة بين المواطنين والنظام الصحي من خلال تحسين بيئة العمل وتوفير فرص التطوير المهني للأطباء داخل الدولة (الانعقاد الرابع ، الجلسة الثانية ، ١٩٩٥) .

وفي الجلسة ذاتها رد العضو عبد الرحمن المحيلان الذي كان نائبا عن وزير الصحة قائلا " ان الدكتور ناصر صرخوه يمكنه الاطمئنان فانه وزاره الصحة لديها خطط قصيره المدى تعد من اولوياتها التركيز على تطوير المستشفى التنفسي والمستشفى الصدري بالإضافة الى صيانه جميع الأجهزة القديمة واستبدالها بما يتناسب مع المباني الجديدة وان الوزارة حريصة على توفير اجنحه متكاملة وفريق طبي مؤهل للعمل في مختلف التخصصات على ان يبدا العمل في الشهر ذاته " كما اشار الى المخاطبات التي اجريت ما بين وزاره الصحة ووزارة التخطيط من اجل تعيين استشاريين لتصميم مستشفى جديد متخصص في امراض الجهاز الصدري مؤكدا على ان الوزارة تدرك النقص الحاصل في الخدمات الصحية بالكويت ومع ذلك بين في ان مستوى الخدمات الوقائية في البلاد يعد من الافضل وتشير الاحصاءات الى ثمانية في معدلات الوفيات ما يدل على فعالية الوقاية خاصه بالتعاون مع وعي المواطن الذي يعرف الجهة المختصة التي يلجا اليها عند الحاجه ، بالإضافة الى جهود الوزارة في وضع خطط مستقبليه تهدف الى الاستفادة من خبرات الاطباء في كليه الطب وذلك من اجل تدريب كادر من الاستشاريين وتعزيز العلاقة بين الكلية ووزارة الصحة (الانعقاد الرابع ، الجلسة الثانية ، ١٩٩٥) .

الى جانب ذلك شهد المجلس في جلسته المنعقدة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥ طرحا من قبل العضو ناصر عبد العزيز صرخوه توجه به الى وزير الصحة استفسر فيه عن الاسس والمعايير والاجراءات التي تتبعها الوزارة في ترقيه الاطباء من درجة " مسجل " الى درجه "استشاري" كما سال عما اذا كانت قد وقعت ترقيات استثنائية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية وطالب بتقديم تفاصيل حول تلك الترقيات من والتواريخ واسماء من شملتهم الترقية ، وفي الجلسة ذاتها قدم وزير الصحة ردا اوضح فيه ان الوزارة تستند في عمليه ترقيه الاطباء الى القرار الوزاري رقم (١٤٦) لسنة ١٩٨٠ والذي حدد الشروط الواجب توافرها في كل درجه وظيفيه حيث اشار الى الترقية لوظيفه " طبيب مسجل " يشترط ان يكون المتقدم حاصل على دبلوم او ماجستير في مجال التخصص او الجزء الاول من شهاده التخصص المعترف بها من قبل الوزارة فضلا عن الخبرة التي لا تقل عن اربع سنوات منها سنتان على الاقل مساعد مسجل في نفس التخصص اما فيما يتعلق بالترقية الى وظيفه " طبيب مسجل اول" وضح في انها تتطلب حصول الطبيب على درجه اختصاص عالية معتمده مثل الزمالة او الدكتورة او ما يعادلها اضافه الى خبره عمليه لا تقل عن سبع سنوات منها ثلاث سنوات على الاقل كطبيب مسجل في التخصص نفسه موضحا ايضا الترقية الى وظيفه " طبيب مساعد رئيس وحدة" او "استشاري" فيشترط حصول الطبيب على درجه الاختصاص العالي بالإضافة الى خبره لا تقل عن ثلاث سنوات و بعد الحصول على هذه الدرجة وتتم ترقيه الطبيب بناء على ترشيح من اللجنة الطبية للتخصصية او من رئيس القسم او مدير المستشفى او مدير المنطقة الصحية ثم تعد مذكره قانونيه للتأكد من استيفاء الطبيب للشروط المطلوبة، وفي السياق ذاته فقد اكد الوزير على ان الوزارة لا تمتلك بيانات دقيقه حول الترقيات الاستثنائية خلال السنوات الخمس عشره الماضية وذلك بسبب فقدان او احتراق العديد من الملفات والمستندات نتيجة الغزل العراقي مبينا ان الوزارة منذ التحرير لم تجري اي ترقيات استثنائية وجميع الترقيات التي تمت خضعت للأسس والمعايير المحددة بموجب القرار الوزاري الصادر في ١٦ نيسان ١٩٨٠ (الانعقاد الرابع ، الجلسة الثانية ، ١٩٩٥)

وخلال الجلسة المنعقدة في ٥ كانون الاول ١٩٩٥ اكد العضو ناصر صرخوه على وزير الصحة ضرورة اتباع الاسس والمعايير القانونية منذ بداية عمل الطبيب في الوزارة نظرا لأهمية ذلك الموضوع واعتباره من القضايا الجوهرية لما له من ارتباط مباشر بتطور القطاع الطبي الذي يعتبر من اولويات عمل الوزارة كما انه لا يجوز منح الطبيب منصب " مستشار " دون ان يمتلك

خبره وتخصصا في مجاله مستشهدا بما هو معمول به في بعض الدول حيث تخضع وظيفه المستشار لعده اختبارات ولا يسمح للطبيب بالتخصص الا بعد اجتياز امتحانات معينه وفيما يتعلق بفقدان الوزارة للبيانات المتعلقة بالترقيات الاستثنائية خلال الاعوام الماضية اشار الى ان ذلك يعتبر تقصيرا من الوزارة اذ لا يصح الاستمرار في استخدام الغزو كذريعة لكل قصور في ملفاتها وطالب صرخوه وزير الصحة بتكثيف في الجهود لمتابعه عمل وزارته بما يساهم في تطوير المرافق الصحية واشار الى ضرورة استعاده ثقه المجتمع الكويتي في الجهاز والطاقم الصحي خاتما حديثه بالتأكيد على " ان من الايجابي ان تستعين الوزارة بفرق طبيه من دول اخرى للاستفادة من خبراتهم خاصه اذا كانت تكلفتهم اقل من ارسال دفعات كبيره للتعلم خارج البلاد مع تأكيده بالثناء على جهود وزاره الصحة والعاملين بها (الانعقاد الرابع ، الجلسة الثامنة ، ١٩٩٥) .

كما شهدت الجلسة المنعقدة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥ اهتماما لافتا بالوضع الصحي في الكويت عندما بادر العضو ناصر عبد العزيز صرخوه الذي يعد من اكثر الاعضاء اطلاعا على تطورات القطاع الصحي الى طرح مقترح لمناقشه الوضع الصحي المتأزم في البلاد وقد شاركه في ذلك التوجه عدد من اعضاء المجلس (الانعقاد الرابع ، الجلسة السادسة، ١٩٩٥) , ممن عبروا عن قلقهم تجاه تردي مستوى الخدمات الصحية مؤكدين ان الوضع يتطلب معالجه جذريه ونظره جاده من السلطات السياسية وبناء على ذلك احاله رئيس الجلسة الموضوع للمناقشة حيث افتتح وزير الصحة عبد الرحمن المحيلان ريان شامل نيابة عن الحكومة تضمن معلومات تفصيليه عن سياسه الوزارة وخطاطها وبرامجها التنموية كما انه اكد على ان تحقيق التنمية الصحية في اي مجتمع لا يمكن ان يتم الا من خلال التعاون والعمل الجماعي بين الجهات الصحية كافه ابتداء من الاطباء والهيئات التمريضية والفنية والإدارية ووصولا الى المواطنين المستفيدين من تلك الخدمات واشار الى ان وزاره الصحة تتحمل العبء الاكبر في تقديم خدمات التشخيص والعلاج والوقاية وتقديمها مجانا لجميع المواطنين والمقيمين دون استثناء رغم التحديات الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع اسعار الأجهزة والمعدات الطبية وتزايد تكاليف الأدوية وارتفاع اجور العاملين وزياده اعداد السكان الى جانب غياب الوعي العام في بعض الاحيان حول اهميه الحفاظ على المال العام وتناقض الميزانية المخصصة للوزارة مع عجز الميزانية العامة للدولة (الانعقاد الرابع ، الجلسة السادسة، ١٩٩٥) .

وفي السياق ذاته اوضح المحيلان ان عدد مراجعي المراكز الصحية والمستشفيات العامة بلغ ١٨ مليون مراجع في العام الواحد بمعدل يومي يقدر ٥٢ 1000 مراجع وهو رقم يعكس الضغط الكبير الذي تتعرض له مرافق الوزارة وبالرغم من تلك التحديات فان وزارته سعد الى تطوير خدماتها التشخيصية والعلاجية وكذلك الإدارية والفندقية لتواكب المعايير العالمية وبين الوزير ان بعض الخدمات الصحية في الكويت قد وصلت فعلا الى تلك المعايير مستشفى بمعدل عدد السكان لكل سرير فقد بلغ ٣٣٧ فردا وهو معدل يعد ممتاز مقارنه بألمانيا (٣٦٧ فرداً) والولايات المتحدة الأمريكية (٤٢١ فردا) كما انه تحدث عن معدل المواليد الخام في الكويت بلغ ٢٤ لكل الف نسمه وهو اقل من نظيره في المملكة العربية السعودية الذي بلغ ٣٧ والبحرين ٢٧ لكل الف نسمه كما بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الكويت أربعة وسبعين عاما مقارنه ب ٧٧ عاما في الولايات المتحدة و ٧٦ عاما في المملكة المتحدة و ٦٩ عاما في السعودية و ٦٠ عاما في البحرين مما يدل على تحسين الرعاية الصحية في البلاد وانخفاض معدلات الوفاه الناتجة عن الامراض المعدية والتقدم الملحوظ في علاج امراض القلب والسرطان وطب الاطفال وعلى الرغم من ذلك اقر الوزير بوجود قصور واضح في بعض الخدمات الصحية وذلك كما ينعكس في عدم رضا المواطنين مبين ان الوزارة تعاني من محدودية الامكانيات خاصه في ظل وجود مرافق صحيه قديمة وبحاله متدنية مثل مستشفى الصدري ومستشفى الولادة ومستشفى الطب الطبيعي والتي تعتبر مراكز اساسيه لتقديم الرعاية الصحية وشدد المحيلان على ان الاستمرار في تقديم الرعاية الصحية المجانية لجميع المواطنين والمقيمين يستوجب توسعا ضخما في المرافق والخدمات والموارد وهذا الامر يصعب

تحقيقه في ذلك الوقت دون اعاده النظر في سياسات التمويل وعليه اكد على ضرورة اتباع اساليب تمويل بديله من بينها تطبيق التامين الصحي الاجباري المتبع في كثير من دول العالم لمواجهه تصاعد التكاليف ، واوضح الوزير ان الوزارة وضعت منذ عامين استراتيجية طويله الاجل لتطوير الخدمات الصحية تركز على اعداد خطه انتقاليه لدراسة انشاء مركز متكامل للحوادث والطوارئ والعمل على ترشيد الخدمات والتخلص من المباني غير الاقتصادية (الانعقاد الرابع ، الجلسة السادسة، ١٩٩٥) .

الى جانب ذلك فانه اضاف في البيان ذاته بما قامت به الوزارة بالتعاقد مع معهد استشاري عالمي لتقييم الوضع الفني والهندسي لمنطقه الصباح الطبية كما تم دراسة تصورات ومخططات هندسيه لتحديث مباني مستشفى الصباح وربطها وتشغيلها بنظام تجاري قائم على الشراكة في الارباح مؤكدا بان الوزارة اقترحت تأجيل بعض الخدمات لفترات محدده وتقنين العلاج المجاني لبعض الفئات مقابل تطوير مستشفى الصباح وانشاء مركز طوارئ حديث بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار وفيما يخص خدمات الصحة النفسية اكد الوزير انها تعاني من تخلف فاضح مقارنه بالدول المتقدمة وان الوزارة بدأت خطوات تطويريه تشمل بناء اربعه اجنحه جديده في مستشفى الطب النفسي بسعة 100 سرير مع ترميم الأجنحة القديمة ومباني السكن للهيئة التمريضية ثم تنفيذ مشروع لبناء مستشفى نفسي جديد بسعة 260 سرير وبدا العمل فيه في آب ١٩٩٤ اب ومن المتوقع تسليمه في عام ١٩٩٧ واضاف الوزير بان هناك مشروع عن قيد الدراسة لأنشاء مركز متخصص لعلاج الادمان بتمويل من متبرع خاص وشركه الهواتف المتنقلة (الانعقاد الرابع ، الجلسة السادسة، ١٩٩٥) .

وخلال الجلسة ذاتها اوضح وزير الصحة خطه وزارته والرامية الى تطوير البنى التحتية للمستشفيات حيث بين بان الوزارة تعاقدت مع شركه عرفت " كانون للاستشارات لتقديم الدعم الفني والاستشاري اللازم لتطوير عدد من المستشفيات مثل مستشفى المبارك و العدنان و الفروانية ومستشفى الاميري الى جانب اعداد تقييم شامل لمستشفى الصباح وتطوير نظم التصميم الداخلية والخدماتية كما اعلنت الوزارة عن عدد المشاريع المستقبلية التي تشمل مراكز تخصصيه مثل مركز البحر للعيون ومركز الانف والاذن والحنجرة ومركز الروماتيزم ومركز السمع والنطق ومركز الجلدية ومركز الفيحاء التخصصي ومراكز تشخيصيه وعلاجيه للأسنان في العدان والزهراء اضافه الى مركز صحي جديد في منطقه العبدلي وفي مجال الأشعة تم الانتهاء مؤخرا من تجهيز مركز متطور في مستشفى مبارك الكبير وتحديث اقسام الأشعة في مستشفيات ابن سينا والعدنان والفروانية بأحدث اجهزه الرنين المغناطيسي والتصوير المقطعي (الانعقاد الرابع ، الجلسة السادسة، ١٩٩٥) .

وعلى اثر ذلك رد العضو احمد الخطيب خلال الجلسة ذاتها معبرا عن استغرابه من طرح موضوع الاوضاع الصحية مشيرا الى انها مشكله مزمنة تتكرر مناقشاتها في معظم جلسات المجلس وفي مختلف فصوله التشريعية واضاف انما ابداه وزير الصحة في تلك الجلسة يشير الى تحسن ملحوظ في الوضع الصحي في البلاد وذلك لأول مره منذ مده طويله كما لفت الخطيب استنادا الى خبرته في المجال الطبي الى وجود مجموعه طبيه مخلصه وخيره تسعى لتطوير الجهاز الصحي في الكويت رغم ما تعرض له ذلك القطاع من تخريب في السنوات الأخيرة الطب عن وزاره الصحة ومحاولات هدم العديد من مراكز الخدمات الطبية والفنية ورغم كل ذلك اوضح انه لم يبدا بعد العمل الجاد والحقيقي لتطوير الاوضاع في وزاره الصحة وتحسين مستوى الخدمات وطالب رئيس المجلس بتوجيه جهوده نحو الوزارة لتطبيق مبدا " الرجل المناسب في المكان المناسب " مؤكدا ان صحه الشعب الكويتي يجب ان تأتي قبل كل اعتبار وان اختيار الكفاءات يمكن ان ينقذ حياه المواطنين (الانعقاد الرابع ، الجلسة السادسة، ١٩٩٥) .

الى جانب ذلك فانه اشار الى السياق ذاته في الجلسة المنعقدة في ٥ كانون الاول ١٩٩٥ استنادا الى عمله في الطب لمده خمس سنوات موضحا مبادرته التي عرضها على المجلس منذ بداية الخمسينات التي تتضمن طرح مشروعا يتولى خطه لتوفير الطاقة

الطبي بحسب عدد السكان مشيرا الى ان الوزارة في ذلك الوقت كانت تجهل حتى عدد السكان الكويت مما حال دون تطوير اي خطا فعليه واكد الخطيب في ان المشكلة الصحية في البلاد لم تشهد اي تطور ملحوظ في اجهزه الوزارة رغم ان الصحة من اهم اولويات الدولة التي ينبغي تقديمها على اي وزاره اخرى كما وجه اللوم للوزارة على عدم تقديرها املين فيها مشيرا الى ان الاطباء يبذلون جهودا كبيره دون اي تقدير معنوي مما يؤثر على قدرتهم في تقديم الخدمة الصحية للمواطنين واقتتم حديثه بالإشارة الى العاملين في القطاع الصحي قد التزموا الصمت 1971 احتراما لأخلاقيات المهنة لكن ما الت اليه الامور يتطلب تدخلا عاجلا وتكاثفا حقيقيا لإنقاذ الوضع الصحي وتطويره وفق الامكانيات المتاحة مؤكدا ان قضيه الصحة لا علاقه لها بالسياسة او حياه الاطباء الخاصة بل هي مساله انسانيه تتعلق بمصلحه المرضى (الانعقاد الرابع ، الجلسة الثامنة ، ١٩٩٥) .

الخاتمة

1..ركز اهتمام مجلس الامة في الفصل التشريعي السابع بالأوضاع الاجتماعية بهدف تعويض المجتمع الكويتي عمّا كان يعانيه خلال فترة غياب الحياة النيابية ذلك يظهر من خلال تركيز المجلس على معالجة القضايا الاجتماعية

2.أن أعضاء المجلس كانوا حريصين على أن يسير التعليم في الكويت بخطى ثابتة نحو التقدم، ليكون قادرًا على مواكبة حركة التطور العالمية، وإعداد أجيال واعية ومؤهلة للمساهمة في بناء مستقبل الوطن.وقد تمثّل هذا الاهتمام في العمل على تحديث المناهج الدراسية لتتماشى مع متطلبات العصر، إلى جانب تحسين كفاءة المعلمين وتأهيلهم بما يضمن جودة التعليم. كما لم يغفل المجلس عن أهمية تطوير البنية التحتية للمدارس وتوفير بيئة تعليمية مناسبة تساعد على التحصيل العلمي.

3, واجه قطاع الصحة في الكويت بعض التحديات، كان من أبرزها عزوف عدد من الأطباء عن العمل، مما أثر سلبًا على مستوى الخدمات الطبية المقدّمة. وقد لفت هذا الوضع أنظار أعضاء المجلس، الذين أبدوا قلقهم من استمرار هذا التراجع، خاصة في ظل الحاجة الماسّة إلى الكفاءات الطبية لذلك ركّز الأعضاء في مداخلاتهم ومطالباتهم على ضرورة قيام وزارة الصحة باتخاذ خطوات جادة للحفاظ على الأطباء المتميزين والعمل على جذبهم للاستمرار في العمل داخل الدولة. كما شددوا على أهمية تحسين بيئة العمل وتوفير الحوافز المناسبة لضمان استقرار الكوادر الطبية باعتبارهم عماد النظام الصحي وأحد أهم عناصر نجاحه

المصادر والمراجع

الوثائق المنشورة .

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة الثالثة ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٢٨ تشرين الاول ١٩٩٢ .

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة الرابعة ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٣ تشرين الثاني ١٩٩٢ .

الأمانة العامة لمجلس الامة, مضبطة الجلسة الخامسة، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٢

الأمانة العامة لمجلس الامه، مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٣٠ آذار ١٩٩٣.

الأمانة العامة لمجلس الامو، مضبطة الجلسة السابعة ، الفصل التشريع السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٢ .

الأمانة العامة لمجلس الامة، مضبطة الجلسة السابعة والثلاثين ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٧ تموز ١٩٩٣

الأمانة العامة لمجلس الامة، مضبطة الجلسة الثانية والاربعين، الفصل التشريعي السابع، دور الانعقاد العادي الاول ، ٢٧ حزيران1994

الأمانة العامة لمجلس الامة، مضبطة الجلسة الحاديه والخمسين ، الفصل التشريع السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٣١ اب ١٩٩٣ .

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة الخامسة أ ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٣

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة الحادية والخمسين ، الفصل التشريع السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٣١ اب ١٩٩٣ .

الأمانة العامة لمجلس الامة، مضبطة الجلسة الخامسة أ ، الفصل التشريع السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٢ .

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة الثانية والعشرين ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الثاني ، ١٢ نيسان ١٩٩٤ .

الأمانة العامة لمجلس الامة، مضبطة الجلسة الحادية والخمسين، الفصل التشريعي السابع ،دور الانعقاد العادي الثاني ، ٢ تموز ١٩٩٤.

الأمانة العامة لمجلس الامة، مضبطة الجلسة الثامنة ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الثالث ، ٢٧ كانون الاول ١٩٩٤.

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الثاني ، ٩ آب ١٩٩٤ .

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ١٩ حزيران 1994 .

الأمانة العامة لمجلس الامة، مضبطة الجلسة السابعة والثلاثين ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٦ تموز ١٩٩٣ .

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة الثانية والاربعين ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ٢٧ حزيران ١٩٩٣ .

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة الخامسة و الاربعين ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ١٠ آب ١٩٩٣

الأمانة العامة لمجلس الأمة ، مضبطة الجلسة الرابعة ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الاول ، ١ كانون الاول ١٩٩٢ .

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة الخامسة ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الثاني ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ .

الأمانة العامة لمجلس الامة، مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الثالث ، ١٣ حزيران ١٩٩٥ .

الأمانة العامة لمجلس الامة ، مضبطة الجلسة السادسة و الثلاثين أ ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الثالث ، 20 حزيران 1995 .

الأمانة العامة لمجلس الامة، مضبطة الجلسة الثانية ، الفصل التشريعي السابع ، دور الانعقاد العادي الرابع ، ٧ تشرين الثاني ١٩٩٥ ،

الرسائل والاطاريح الجامعية

1. ريم خالد عطيه ، تطور النظام التعليمي للمرحلة المتوسطة في دوله الكويت في ضوء تجارب بعض الأنظمة التربوية المتقدمة ، رساله ماجستير غير منشوره ، جامعه الكويت ، 2019 .
2. سعود شلوان العجمي ، جابر الأحمد الصباح من ١٩٦١ ـ ١٩٩١ ، السياسة الداخلية والخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة الزقازيق ، مصر ، ٢٠١٦
3. جاسم محمد حاجم الاصبحي ،مجلس الامة الكويتي دراسة تاريخية في مناقشات الفصل التشريعي الخامس (1981 –1985) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية ـ جامعة ذي قار , 2024 .
4. عبد الحمزة حميد كاظم ، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مناقشات مجلس الأمة الكويتي للفصل التشريعي الثالث (١٩٧١ - ١٩٥٧) ،رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، ٢٠٢٤ .

البحوث المنشورة

1. حارث يوسف عيسى ، تطور الحركة التعليمية في الكويت ١٩١٠ ـ ١٩٦٧ ، كلية الهندسة الكهربائية ـ الجامعة المستنصرية ، د.ت .

الكتب

1.علي اسعد وطفة ، نشأة التعليم وتطوره في دولة الكويت ، ط ٣ ، كلية التربية ، جامعة الكويت ، ٢٠١٣ .

2.احمد عبد العلي ، قاموس تراجم الشخصيات الكويتية , ط 1 , هيئة التحرير للنشر , الكويت , 1998.

الجرائد والمجلات

1.جريدة الأنباء ، الانطلاق الثانية للتعليم في الكويت نقله نوعيه من مواكبه التكنولوجيا العالمية ، ٢٤ اب ٢٠١٦ .

2.سليمان الخلفي ، حوار البيان مع الدكتور أحمد الربعي وزير التربية والتعليم العالي ، مجلة البيان ، العدد ٢٩٣ ، الكويت ، ١٩٩٤ .

3.جريدة المحامي قانون رقم ٢٩ ، عام ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي ، ٢٩ نيسان ٢٠١٧ .

4.جريدة الأنباء الكويتية ،سيرة عالم اصدارات ديوان ال معرفي ، ١٠ ايلول ٢٠١١ .

5.علي منير ، الكويت عطاء ما قبل الغزو وهموم ما بعد التحرير ، مجله العربي ، العدد ٣٩٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٢١ .

6. ابراهيم هادي ، الحالة الطبية العامة في الكويت بعد انتهاء الغاز العراقي ، مجلة التقدم العلمي للنشر ، الكويت ، ٢٠١١